بسم الله الرحمن الرحيم

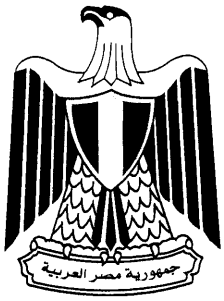

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الحادى عشر

المعقود صباح يوم الثلاثاء

١٧ من ذى الحجة ١٤٣٤ هـ، الموافق ٢٢ من أكتوبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الحادى عشر

المعقود صباح يوم الثلاثاء

١٧ من ذى الحجة ١٤٣٤ هـ، الموافق ٢٢ من أكتوبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثانية عشرة صباحاً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٥٠) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

السادة الأعضاء ، وزع على حضراتكم جدول أعمال الاجتماع (الحادى عشر) متضمناً الآتى :

أولاً : قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٦٢٤) لسنة ٢٠١٣ .

ثانياً : خطة عمل اللجنة حتى نهاية المدة القانونية للجنة الخمسين .

ثالثاً : ما يستجد من أعمال .

هل هناك أى ملاحظات ؟

(لا ملاحظات)

السيد الأستاذعمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن ، اعتمد الجدول .

نبدأ الآن انعقاد الجلسة المغلقة الأولى للجنة الخمسين من خلال البدء فى عملية الصياغة والتصويت.

فى البداية سوف نسمح لرجال الإعلام والمصورين بتصوير الجلسة لدقائق ثم تنعقد مغلقة دون إعلام فيما عدا التسجيل الرسمى لضبط المضابط للتاريخ.

وخلال وجود المصورين والإعلاميين سوف ألقى بياناً أنعى فيه شهداء كنيسة الوراق وأدين فيه هذا الاعتداء الإجرامى وهذه الجريمة الموجهة ضد مصريين وكان ضحاياها من المصريين من مختلف الأعمار ومختلف مكونات الشعب المصرى.

باسم لجنة الخمسين أدين هذه الجريمة وأطالب بالمحاكمة العاجلة والفورية لمرتكبيها ومرتكبى الجرائم السابقة عليها، والتى لاحظ الكثيرون أنه حتى الآن لم تتم محاكمتهم.

يجب أن تكون هناك وقفة واضحة حاسمة إزاء هذه الجرائم ومرتكبيها والتى تؤدى إلى ضحايا كثر من المواطنين المصريين.

يجب أن يعود الأمن والأمان إلى مصر، وفى كل الأحوال نحن ننعى ضحايا هذه الجريمة ونترحم عليهم ونرجو أن يقف المجتمع كله بكل وضوح ضد هذه الأساليب التى تضر بمصر كلها وبمجتمعها بحاضرها وبمستقبلها.

الآن سوف تجتمع لجنة الخمسين فى اجتماع مغلق لبدء عمليات الصياغة والتصويت، وسيكون أمام هذه اللجنة عدد من المواد التى تم الانتهاء منها باعتبارها الحصيلة الأولى من عدد من المواد سوف تقدم إلى اللجنة تباعاً بهدف إنهاء القراءة الأولى، وإجراء عمليات التصويت أيضاً تباعاً.

هذا الاجتماع سيتعرض لتنظيم العمل والاجتماعات من الآن حتى نهاية الفترة الرسمية المقررة لانعقادات لجنة الخمسين، وكذلك لبدء طرح المواد التى سوف تشكل مشروع الدستور القادم.

الآن أدعو المصورين والإعلاميين لمغادرة القاعة وعلى الأمانة العامة إغلاق كافة الأبواب.

(وهنا غادر كافة المصورين والإعلاميين قاعة اللجنة العامة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أمام حضراتكم جدول أعمال الجلسة الحادية عشرة فى انعقادات لجنة الخمسين، ولكنها الجلسة الأولى المغلقة التى تبدأ بها عملية التصويت وفقاً للمواد التى ترد سواء تم التصويت اليوم أو بعد الظهر أو غداً ، لكن ما أود الإشارة إليه أننا بدأنا عملية التصويت على أساس المواد التى سوف تطرح، بالمادة ذاتها المطروحة، وإن شاء الله سوف نتمكن من إنهاء العمل فى وقت قياسى ومناسب فى الوقت نفسه.

البند الأول: بشأن استبدال اسم الدكتور محمد المخزنجى بصفته العضو الاحتياطى لاتحاد الكتاب المصرى باسم السيد الدكتور محمد علاء عبد الهادى لينضم إلى اللجنة باعتباره عضواً احتياطياً.

ونحن نبدأ عملنا ، أعتقد أننا جميعاً نتفق أن مجرد الاجتماع فى جلسة مغلقة تعنى أن علينا التزاماً جميعاً بعدم التحدث فى تفاصيل أو فى الأمور التى نناقشها وسوف يترك ذلك للمتحدث الرسمى.

الاجتماع مقتصر على الأعضاء الأصليين المكلفين والمسئولين عن التصويت على مشروع الدستور، وهذا يحتاج منا إلى أن نذكر ونؤكد أن زملاءنا من الأعضاء الاحتياطيين قاموا بدور هام فى المناقشات العامة التى أجريت فى الجلسات العشر السابقة وأيضاً فى اجتماعات اللجان الفرعية، وفى الحقيقة كانت إسهاماتهم كانت جيدة،ويلزم أن نسجل فى بداية هذا الانعقاد تحياتنا للأعضاء الاحتياطيين.

وفى هذا أود أن أؤكد أننا سوف نجرى القراءة الأولى وأيضاً نحتاج إلى قراءة ثانية وربما تكون القراءة الثالثة علنية بحضور الكل، إنما القراءات الأولى والتصويت التأشيرى والتصويت النهائى سيتم كله فى هذه الغرفة المغلقة لإعداد النص ثم نفتح الجلسات لتكون جلسات علنية للمناقشة النهائية فيها.

كذلك هناك إمكانية لعقد جلسات علنية إذا احتاج الأمر كالجلسات التى كنا نعقدها كل يوم أربعاء بعد الظهر، سنقرر متى تكون طبقاً لعبء العمل فى هذه اللجنة فى الصباح وفى المساء وربما نحتاج إلى اجتماعات ليلية ، ففى الصباح ستكون من الساعة الحادية، حتى الثانية مساءً أو من الثالثة مساءً إلى السادسة مساءً، وإذا أحتاج الأمر إلى اجتماعات ليلية ستكون من السابعة إلى العاشرة.

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم:

يا سيادة الرئيس.. لماذا السرية؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هى مغلقة وليست سرية ، وجرى العمل فى مثل هذه الأعمال والمهمات أن تكون هناك جلسات تقتصر على الأعضاء المكلفين المسئولين، فهى عملية صياغة وتصويت، وطبقاً للائحة التصويت يتعلق فقط بالأعضاء الأصليين، ثم نحن نريد أن يكون العمل عملاً حقيقياً أى نعد صياغات وليس هناك نقاش عام، وهذا يقتضى أن يكون العدد بهذا الشكل والجلسة بهذا الشكل ، فنحن نريد المصلحة العامة وهذه الاجتماعات ليست معلنة، وعندما نعقد اجتماعات عامة لن تكون معلنة فى التليفزيون من الآن فصاعداً إلى القراءة النهائية نحن نريد أن نعمل وأن ننتج شيئاً، ونحن هنا متواجدون وإبداء الرأى متاح ولكل عضو أن يقول ما يشاء فى كل مادة من المواد، ليس عن طريق النقاش العام أو البيانات العامة وإنما عن طريق الصياغة والتصويت، وهذا هو السبب الذى نجلس من أجله وهى جلسة مغلقة، وإذا كان هناك شىء آخر يقتضى أن نعلن فسوف نعلنها ، إنما هذا جزء من العمل وجرى العمل عليه فى الدنيا كلها ، نحن لسنا استثناء ، حتى البرلمانات تعقد اجتماعات مغلقة .

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم:

على سبيل الاستثناء، كان هناك مطلب شعبى عام بأن تكون الجلسات علنية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن هنا نعمل داخل المطبخ ونرى ما يجب فعله وتركنا شهراً كاملاً للمناقشات العامة التى تعرضت لكل الموضوعات التى تمت صياغتها، فالرأى العام فى الصورة، إنما هناك أيضاً لغط كبير تعرض له الرأى العام، وصور مغلوطة تعرض لها الرأى العام، ومن حقنا بل ومن واجبنا ومسئوليتنا أن نضع الأمور فى نصابها الصحيح، وقد ورد لسيادتك عدد من المواد سوف تطلع عليها وهذا عمل نتحدث عنه ولسنا نخطب فى الناس وإنما نناقشه ثم نعرضه على الناس.

وكل شيء هنا مسجل وكل كلمة مسجلة وسوف تعلن وتكون موجودة ومتاحة لكل من يريد أن يسمع بعد نهاية أعمالنا، وشكراً .

السيد الدكتور محمد غنيم:

نحن على استعداد للعمل لفترة واثنتين وثلاث كما تأمر سيادتك وليست هناك مشكلة، لكن حتى تزداد كفاءة العمل ويكون مرتباً بشكل منظم أن يكون لدينا فرصة للاطلاع قبل القراءة وقبل النقاش وقبل التصويت، فأنا على سبيل المثال للمرة الأولى أرى هذه المواد، فإذا ما كانت تقتصر على القراءة فليس هناك مانع، إما إذا كانت هناك تصويت فهذا صعب، هذا بالإضافة إلى أن هذه القراءات ، فى تقديرى تبدأ بعد انتهاء أعمال اللجان والصياغة فى اللجان الفرعية حتى تكون لدينا وثيقة متكاملة ، لأننى لاحظت أن هناك بعض المواد التى تعبنا فى إعدادها فى لجنتنا مثل البحث العلمى وانتهينا لصياغة أجد صياغة أخرى ، أقترح ألا نبدأ فى قراءات إلا بعد الانتهاء من المواد التى تم إحالتها إلى الصياغة وهناك مواد لم تخرج من الصياغة، لكن من الصعب أن أفاجأ وأرى ورقة بها عديد من المواد لم أرها من قبل، وصعب جداً على بذكائى المحدود أن أستطيع هضم محتوياتها فى نفس اللحظة وهذا ما أردت قوله لحضرتك.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات)

أولاً فيما يتعلق بمسألة التسجيل أرجو أن يكون التسجيل ، سواء مذاع أو غير مذاع ، بالصوت والصورة لأن الصورة تكمل الصوت والصوت بمفرده قد يكون به تقصير.

ثانياً: نحن نفرق بين حالة التصويت النهائى على النص النهائى الذى يجب أن يكون قاصراً على جمعية الخمسين الأصليين ، ما قبل ذلك من مناقشات يجوز أن يكون هناك حوار.

هناك إشكالية صغيرة أريد أن أستوضح منها طبقاً للقرار الجمهورية وطبقاً للائحة، اللجنة الاستشارية بعد أن قدمت المنتج مطلوب منا أن نعيد إليها ما انتهى إليه منتجنا لكى تعيده إلينا مرة أخرى لكى ينتهى الحوار، هل دورها فى مرحلة المناقشة بالحضور أم بعرض المنتج عليها وعرضه علينا؟ وهل سوف تشارك فى كل الجلسات بالحضور أم لا؟ لأن هذه إشكالية يجب أن تكون واضحة أمامنا الآن مع حضور الاحتياطى حتى نكون على فهم إلى أى مدى سيشارك الاحتياطى بالمناقشة، وإلى أى مدى ستشارك اللجنة الاستشارية فى المناقشة.

فهل سنطرح هذه التعديلات عليها جملة وترد علينا جملة أم أنها ستجلس معنا وتناقشنا نصاً نصاً فيما هو مطروح أمام لجنة الخمسين أم أمام المائة عضو ؟ فهذه إشكاليات صغيرة يجب أن نقوم بفضها فى البداية حتى نعلم كيفية سير الجلسات، وشكراً.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

شكراً سيدى الرئيس .

يسعدنى أن أنضم لجمعية أصحاب الذكاء المحدود بزعامة الدكتور محمد غنيم، فلن نستطيع أبداً أن نقرأ ونصوت فى نفس التوقيت على مواد، وأنا أريد أن استفسر بشكل واضح ، جميع أعضاء لجنة الخمسين منذ اجتماع آخر جلسة ونحن نطالب بالمواد التى تمت صياغتها بصورة نهائية، ولم يرد علينا أحد نهائياً ، وكل ما يقال تحت أمركم المواد موجودة ولم نر المواد إلا فى هذه اللحظة، وهذا من حيث المنهج ومن حيث الشكل أمر غير مقبول وغير مفهوم.

الأمر الثانى ، أمامى الآن ما قاله سيادة الرئيس عنوان لا أفهمه ، المواد التى تم الاتفاق عليها – الباب الثانى – الحقوق والحريات والواجبات العامة، تم الاتفاق عليها أين ؟ وممن ؟ وكيف ؟ داخل هذه اللجنة هناك مادة أو مادتان خاصتان على سبيل المثال بحرية الصحافة حذفتا بالكامل برغم موافقة اللجنة الفرعية عليهما بالكامل ، فأنا أريد أن أعرف الجهة التى تم الاتفاق عليها ومن الواضح أن هذه الجهة ليست نحن وهذا الكلام ليس صحيحاً، من حيث المنهج ومن حيث الشكل غير مقبول ، وخاصة وأننى

أقول مرة أخرى إن الأمر يتعلق بمواد حاكمة ، المادة التى حذفت تتعلق بحظر الرقابة والإغلاق والإيقاف للصحف ومنع الحبس ، حذفت تماماً وغير موجودة وأظن أن الدكتورة هدى والأخ عمرو وكل أعضاء اللجنة يتذكرون جيداً أننا صوتنا عليها وأخذنا عليها موافقة بالإجماع أين المادة؟ لا أعرف، كيف اختفت؟ وأين اختفت ؟ لا أعرف .

هذا المنهج يلزمنا بأن نتفق الآن على وضع منطق وتنظيم مختلف عما طرح الآن لإدارة التصويت وإدارة اللجنة ، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

شكراً سيادة الرئيس

هذه اللجنة انبثق منها خمس لجان من ضمنها لجنة أشرف بعضويتها وهى لجنة الحوار المجتمعى وقد كان حظ هذه اللجنة قليلاً لكونها لا تستطيع أن تمارس دورها فى اللجان الثلاث المعنية بمسودة مشروع الدستور، وأيضاً بالنسبة للجنة الصياغة.

فأنا أقترح على سيادتك وقد تعلمنا هذا فى كل البرلمانات ، أنه لا شك أن هناك جهداً مشكوراً لكننى كنت أتمنى أن يتم عمل جدول وهذا الجدول يتم وضع المادة التى جاءت فى مسودة الخبراء فيه، ثم ما انتهت إليه اللجنة الفرعية ثم ما انتهت إليه لجنة الصياغة ويتم وضعها داخل الجدول، ثم فى الخانة الرابعة رأى السادة أعضاء لجنة الخمسين الأساسيين ، وأقترح أن يرد إلينا هذا الكلام فى ورقة قبل الاجتماع بحوالى ٢٤ ساعة ليقرأها كل عضو بشكل دقيق وبتأن، ثم يقدم لأمانة اللجنة الموقرة تعديلات إذا ما رأى تعديلاً عليها، وتقوم سيادتك كرئيس اللجنة بعرض المادة والآراء ، وتكون أموراً محددة ومكتوبة ولا يصح أن أقدم اقتراحات أو تعديلات فور حضورى ولكن قبلها بوقت كاف ، وهذا الكلام موجود وتعلمناه فى البرلمان حتى نخرج بمنتج، فما يبذل هو جهد مشكور ولكن الجلسات التى ستكون بهذه الصورة ستكون أكثر تركيزاً وسنصل لأمور مفيدة فى وقت قليل وليست هناك مشكلة فى زيادة الوقت، وأرجو شاكراً أن تصل لنا هذه المواد قبل الجلسة بـــ٢٤ ساعة وهو وقت كاف جداً، وكل منا

سيراجع ومؤكد أن هناك أموراً سنتفق عليها، ومؤكد ستكون لنا وجهة نظر فى بعض المواد والكلام سيكون محدداً، وما سيعلن بعد ذلك على الجمعية التأسيسية الموقرة بكامل هيئتها سواء أساسيين أو احتياطيين وهو ما انتهت إليه لجنة الخمسين، ونريد أن نركز فى عملنا أكثر من أى أمور أخرى، شكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

السيدة الدكتورة عزة العشماوى :

أضم صوتى لأصوات من سبقونى، فنحن قد طلبنا قبل حلول عيد الأضحى المبارك أن تتاح لنا الفرصة للاطلاع على مسودة المواد التى انتهت إليها اللجان النوعية، ولكننا لم نحصل إلا على بعض المواد، وقد ذهبت إلى السيد الأستاذ الدكتور عبد الجليل مصطفى وطلبت المواد الخاصة بالطفل والصحة وغيرها وحصلت عليها، ولكن يصعب علينا اليوم، ونحن نأخذ هذه الأوراق والتى نشكر من أعدها، أن نحدد رأينا لأننا لابد وأن نأخذ وقتاً كافياً لنقرأ هذه الأوراق، وهناك بالفعل كلمات كثيرة فى الصياغة تحتاج إلى الضبط وأخطاء مطبعية كثيرة، ولكن بالطبع هو شكر على جهد محمود، ولكن يصعب علينا اليوم اتخاذ قرار والتصويت على هذه المواد، شكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر :

أتصور أنه فى هذه المذكرة من المفروض أن تكون هناك مادة خاصة بالمناطق الحدودية لأولوية التنمية بها، ولقد طالعتها مرة واثنتين وثلاث وأربع وخمس ولكننى لم أجدها، ويبدو أن لجنة الصياغة لا تدرك معنى أنه على الدولة أن تهتم بأولوية التنمية فى المناطق الحدودية ولا تعرف أن الأعداء والإرهاب يأتون من الحدود سواء من الشرق مع غزة وفلسطين المحتلة أو من الغرب مع ليبيا، أتصور أن وجود هذه المادة فى غاية الأهمية وعلى لجنة الصياغة أن تدرك ذلك، وأن أولوية التنمية فى المناطق الحدودية لا ينبغى أن تحذف، وأنا لا أجد مبرراً على الإطلاق لحذف هذه المادة إلا إذا كان عدم إدراك للواقع بما فيه

الكفاية، إن هذه المناطق الحدودية التى أهملت على مر عشرات السنين تماما، وتحولت إلى مناطق سياحية، وتحول أهلها إلى خدم فى هذه المناطق السياحية، ويبدو أن لجنة الصياغة لا تدرك أهمية تنميتها، ولا تدرك أهمية أن تكون هذه المناطق منماة تنمية حقيقية لربط أهلها بالدولة برباط التنمية وبرباط حقيقى، لا أعرف ما هو سبب حذف هذه المادة ؟ لا أعرف ولا أفهم ولا أستسيغ هذا الحذف .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لقد استمعنا لعدد من الآراء الهامة المتعلقة بأسلوب أو منهج العمل، والواضح جدا وبشكل بسيط لا يحتاج إلى فهم أو إلى عقل كبير أو صغير أن هذه مجموعة من المواد تطرح لأول مرة على لجنة الخمسين، ومن الطبيعى أن تأخذ منا وقتا، وإذا لم تتم المداخلات قبل أن أنهى كلمتى ففى الاجتماع القادم والذى من المحتمل أن يكون فى مطلع الأسبوع القادم، سنترك فترة زمنية متاحة لاستمرار عمل لجنة الصياغة والتى تجتمع باللجان الفرعية تباعا واحدة واحدة، وبالأمس مساءً ولوقت متأخر كان هناك اجتماع بين لجنة الصياغة ولجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة للتوافق على نص يمثل موقف لجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة ولجنة الصياغة، وقد انتهينا إلى هذه المواد وفيها مواد مستحدثة، وهناك ثلاث أمور لم تحل بعد وإنما هناك غذاء كاف للفكر وللعقل فى هذا العدد من المواد الموجودة أمامنا، وإذا تبادلنا الشعور بحسن النوايا أن هناك مجموعة كانت تعمل حتى الساعات الأولى من الصباح ويأخذون تصريحات ليعودوا إلى منازلهم بين اللجان الفرعية ولجنة الصياغة وهيئة المكتب، فقد كانت تعمل ليل نهار حتى نعد لعملية الصياغة، بدء الصياغة النهائية والتصويت عليها، ولكن ألف باء أنه عند طرح عدد من المواد بهذا الشكل فى هذا التوقيت فلا يمكن أن نقول إننا سنأخذ التصويت بعد نصف ساعة، فهذا ألف باء، فهذا الأمر لا يحتاج إلى نقاش ولا يشغل أحد باله بذلك، هذا تم بسببه وعلى أساس اختصار الوقت، فبدلا من أن نأتى بكل مادة أو مواد مثل عملية طبخ الأمور بوضع المواد الخاصة بها كل فى طبق، فهناك مجموعات اجتمعت ومجموعات كبيرة من هذه اللجنة بدأت تقول إنه حدث توافق على بعض النصوص، وهذا الاتفاق وهذه الصياغة عندما تعرض على لجنة الخمسين لا يغلق الباب أمامها لأية ملاحظات للتحسين أو للإضافة أو لقبول النص على ما هو عليه، والمهم أن نتحدث ونحن جميعا حسنى النية، كل مع الآخر، فلا مجال هنا لثورة الأعصاب، ومن البداية فنحن جميعا فى قارب واحد،

والبلد فى وضع خطير جدا، فنحن نريد وواجبنا هو أن ننتج دستوراً محترماً، هذا الدستور المحترم لابد له من أعمال تحضيرية وإعداد مهم، فنحن مسئولون مسئولية كبيرة جداً عن إنتاج دستور محترم، هذا الدستور المحترم يكون له مشروع، وها هو ذا أمامكم فى بداياته وسيأتى غيره، وفى كل اجتماع سيكون هناك أربعون أو خمسون مادة سنستطيع أن ننتهى وفى وقت مناسب تماماً، المهم أن نثق فى بعضنا البعض، لا يوجد من يتآمر على الآخر فنحن نريد إنتاج دستور، من فضلكم .. من فضلكم، أعملوا حسن النوايا، ثقوا فى الكل، فأنا أثق فى كل عضو يأتى ليدلى بشىء فأقوم بالدراسة ويثبت لى أنه جيد فلا مانع، ونجتمع بكل الناس، وهناك اجتماع مجموعات صغيرة، وهناك تشاور مع مجموعات كبيرة، وكل هذا فى إطار الاعداد، وهذا هو ما يجرى، فأنا أرجوكم وأثق فى أنكم متفقون معى فى هذا، هذا فيما يتعلق بالمواد الموجودة، والمواد غير الموجودة لا يعنى انه تم إسقاطها، كما قال سيادة العضو مسعد أبو فجر، فستأتى وفيها مواد لم تعدل وإذا تمهلت قليلاً فهناك ثلاث مواد لا تزال معلقة فى هذا الأمر سيعرضها سيادة العضو رئيس لجنة الصياغة، وما تحدث عنه سيادة العضو مسعد أبو فجر فإننى أقول له إنه ليس وحده فقط الذى يهتم بها ولكننا كلنا نهتم بها، فهذه مصر واهتمامنا بها ينبع من منطلق كيفية إحاطته بقدر الإمكان بكل شىء .

والأن، سنبدأ النقاش، وقبل أن نبدأ سيأخذ الكلمة السيد العضو الدكتور المقرر ثم سيادة العضو الدكتور رئيس لجنة الصياغة ثم سيادة العضو الدكتورة مقرر لجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة، والمطروح هو الوثيقة الخاص بها، ولكن كما وعدنا السيد العضو الأستاذ حسين عبد الرازق سنعطيه الكلمة الآن .

السيد الأستاذ حسين عبد الرازق :

أنا لدى ثلاث ملاحظات على منهج العمل سأوردها بسرعة وهى :

الأول : من المفروض ألا تعرض علينا أية مواد إلا بعد أن تكون لجنة الصياغة قد ناقشت هذه المواد مع اللجنة الفرعية المعنية كاملة وليس مع مقررها، لأن المادة (١٤) من اللائحة الداخلية تنص على "فى حالة حدوث خلاف بين لجنة الصياغة واللجنة الفرعية يعرض الأمر على لجنة الخمسين" وهذا لم

يحدث !! وبصرف النظر عن هذا الأمر فإن الخطوة الأولى أن تجتمع لجنة الصياغة بكل لجنة فرعية لتناقش ما صاغته لكى يتفقوا أو يختلفوا فيأتون إلى الخمسين .

الثانية : نريد أن نعرف ما هى مهمة لجنة الصياغة؟ ما أفهمه وقرأته فى اللائحة أنها تعيد صياغة المواد التى أقرت أو التى اتفق عليها أو كان هناك أكثر من صياغة من اللجنة الفرعية تعيد صياغتها لغوياً وفقهياً لكى تكون الصياغة دستورية صحيحة، لكن ليس من حقها أن تغير فى مضمون المواد، ما أمامنا وما تسرب إلينا لأننا لا نحصل على شىء بشكل رسمى أنها تشطب وتعيد وتأخذ أحياناً برأى الأقلية وتهمل رأى الأغلبية فى المواد الخلافية .

الثالثة : تتعلق باللجنة، فلا يوجد ما يسمى بلجنة الخمسين، فاللجنة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ لسنة ٢٠١٣ والذى نص على : "تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة كذا من الإعلان الدستورى المشار إليه من كل من : ... أساسى واحتياطى ..." اللجنة مكونة من مائة عضو والذين لهم حق التصويت هم الخمسون الأصليون، لكن الأعضاء الاحتياطيون أعضاء أساسيون فى اللجنة يحضرون كل اجتماعاتها فردية وعامة، هذه هى الملاحظات الثلاث التى تتعلق بنظام العمل، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

سأضطر لأن أبدأ بمسألة قانونية ودستورية أثارها سيادة العضو الأستاذ حسين عبد الرازق وهى الخاصة بالقرار الجمهورى الذى أشار سيادته إليه والذى يتحدث عن تشكيل اللجنة والذى ورد تشكيلها فى المادة (٢٩) من الإعلان الدستورى والتى ورد فيها أيضاً التالى "تعرض اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة "الخبراء" مقترح التعديلات الدستورية على لجنة تضم خمسين عضواً، ولذلك فهى لجنة الخمسين قولاً واحداً من الناحية القانونية والدستورية، وحضور الاحتياطى فى جلسات تصويتها يبطل التصويت، وهذا أمر قانونى مستقر تماماً، وكانت مؤاخذة على اللجنة السابقة، ولذلك فهى لجنة الخمسين، وحضور الاحتياطيين فى المناقشات كان مقرراً ومفيداً، كما أشار إلى ذلك السيد رئيس

الجمعية، ولذلك فهى لجنة الخمسين المنوط بها صناعة النص الدستورى، ومن ثم لا يجوز قانوناً أن يضم إليها الاحتياطيون مرة أخرى فى هذه الجلسات التصويتية .

الأمر الآخر : إن أغلب الملاحظات التى قيلت كانت لعدم تفهم المنهج الذى تم اتباعه بين لجنة الصياغة واللجان النوعية، فقد كانت تأتى المواد إلى لجنة الصياغة من اللجان النوعية والتى تمثل كل لجنة منها جزءاً من الجمعية مثلها مثل لجنة الصياغة فإذا افترضنا أن لجنة الصياغة عددها ١٠ ولجنة نظام الحكم عددها ١٠ ولجنة المقومات عددها ١٠ على ذات الغرض، إذن فإن حقوق الأعضاء ستدور فى دائرة واحدة، كان لدينا نص لجنة الخبراء ونص اللجنة النوعية، ولجنة الصياغة تنظر النصين ثم يكون هناك نص آخر ثالث، وكانت لجنة الصياغة لا تعدل ولا تغير إلا بمقتضى إما مسألة لغوية أو مسألة فقهية دستورية أو إعادة صياغة المادة مرة أخرى، كما ترى بإضافة فقرة أو حذف فقرة، والمقترحات الثلاثة موجودة، وبعد انتهاء لجنة الصياغة من عملها كان من الضرورى التواصل بين اللجان النوعية، والجمعية محكومة بوقت محدود ولذلك فقد قلنا إن لجنة الصياغة كلها عندما تذهب بكامل أعضائها للجنة النوعية كلها تناقش عدداً من المواد يتراوح بين الثلاثين والخمسين وردت من اللجنة ففيه إجهاد للجميع بالإضافة لمشكلة ضيق الوقت لأننا كنا نستمر فى العمل حتى الثانية صباحاً لننهى عملنا، ولذلك فقد قررنا أن نجلس مع المقرر والمقرر المساعد، والمقرر يتواصل مع لجنته فإذا ما وجد إصراراً من اللجنة على المسألة فسنجلس معاً ونتوافق على نص وإذا ما استمر الخلاف بين اللجنتين فيعرض الأمر على لجنة الخمسين حتى وإن كان فى مصطلح أو فى كلمة، وفى النهاية فإن اللجنة التى أوشكت على الانتهاء، وهى لجنة الحقوق والحريات، قد جلسنا مع المقرر والمقرر المساعد، وكانت السيدة العضو الدكتورة هدى تعود إلى أعضاء لجنتها فى كل تغيير يتعلق بأى نص من النصوص، والمادة التى أشار إليها سيادة العضو الأستاذ ضياء رشوان حدثت عليها مشكلة بالأمس الساعة التاسعة ليلاً تقريباً، وأريد أن أذكرك بمحادثة تليفونية جرت بينى وبينك حيث سألتك هل توافق سيادتك والنقابة على عقوبة الحبس فى هذه الاستثناءات الثلاثة ؟ فقلت لى: نعم أوافق ، وقلت سيادتك :إننى شخصياً ضد عقوبة الحبس فى كل جرائم النشر، وأن هذا النص قد قيل لى إنه ورد من الأستاذ ضياء رشوان، وهل توافق عليه سيادتك؟ فقلت لى :نعم، أوافق عليه، فقلت لك: أنت حر، فهذا موقف نقابة الصحفيين وهى حرة، بعد ذلك

وبالأمس قيل لى: لا، وحدث ذلك فى اللجنة عندما كنت مع الدكتورة هدى، وسيادة العضو الأستاذ عمرو صلاح وكان له تداخل فيه، فى هذه الجزئية تحديداً حتى أكمل كلامى...

السيد الأستاذ عمرو صلاح: (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

فى هذه الجزئية تحديداً كنت قد أشرت بالأمس للمكالمة التليفونية التى جرت بيننا، وذكرت لسيادتك أن لجنة الصياغة ترى أن الفقرة الأولى من المادة تختلف مع الفقرة الثانية فى المعنى لأنها غير واضحة، فهل موقف النقابة الواضح هو قبول الحبس فى الثلاث الحالات الاستثنائية أم رفضه بشكل مطلق؟ وكنا طلبنا رداً بذلك، وقد قلت سيادتك إن الفقرتين غير متناقضين وهذا ما أوصلته للجنة الصياغة أمس وفى النهاية قلنا يتم استكمال...

(صوت من القاعة للسيد العضو الأستاذ ضياء رشوان منفعلاً وقائلاً منسوبة لمن؟ ولمن قلت؟)

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

ليس هذا مناسباً، لو سمحت يا أستاذ ضياء فأنت تعرف ما بينى وبينك من مودة...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إن هذه النقطة يجرى الآن توضيحها.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

إذن، تشكل لجنة منبثقة مع نقيب الصحفيين، إذن لا يوجد أحد فى الحقيقة...

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

إذا كان هناك خلاف على مادة معينة فى عمل لجنة من اللجان أو على اختفاء مادة أو تأجيلها أو كذا، فهذا ليس مجاله لجنة الخمسين لأنه لا تزال المفاوضات جارية ما بين اللجنة المختصة ولجنة الصياغة، وحسبما سمعنا فإن هناك خلافاً فى المادة الخاصة بحرية الصحافة، أو لم يصلوا إلى اتفاق، هذا مجاله ما بين اللجنة ولجنة الصياغة، ولا يأتى إلينا هنا إلا المواد التى تم الاتفاق عليها، ولا يجرى النقاش إلا على هذه المواد، لن ندخل فى مواد لم تعرض علينا، ومازالت قيد البحث بين اللجنة المختصة ولجنة الصياغة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نقطة النظام أن النقاش يجب أن يركز على مجموعة المواد المطروحة، ولكن طالما أن الموضوع تم فتحه أرجو أن ننتهى منه وبسرعة لتوضيح هذا الأمر.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

نقطة نظام سيادة الرئيس، ما ذكره الأستاذ محمد سلماوى ليس له علاقة بما تم، ما تم –وكان الأستاذ سلماوى حاضراً فى هذه الجلسة فى لجنة الحقوق والحريات– وهنا سأتوجه له بعتاب علناً أمام حضراتكم لأنه خرج من هذه الجلسة ذكر فى المؤتمر الصحفى عكس ما قيل داخل الجلسة –نقطة النظام واضحة سيادة الرئيس– هذا الكلام تمت الموافقة عليه فى اللجنة، وليس محل خلاف فى اللجنة، وسأقول الحوار الذى دار بينى وبين الدكتور جابر وبينى وبين الدكتور عمرو.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سأعطيك الكلمة لهذا ولكن ليس كنقطة نظام.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

لكن نقطة النظام أقول إن ما يقوله الأستاذ سلماوى غير دقيق فلا يوجد خلاف داخل اللجنة، إذن، لماذا يطرح الأمر مرة أخرى أمام الجنة؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سأعطى الكلمة للدكتور عبد الجليل مصطفى للتوضيح عقب الدكتور جابر نصار.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

جزئية صغيرة فقط من أجل الأخ مسعد، أن المادة جاءت مستحدثة منذ بضعة أيام، ونحن ذكرنا أن المواد المستحدثة آخر شىء بالأمس ، المواد المستحدثة كلها وليست هذه المادة فقط، أظن أنها من ثلاث إلى أربع مواد مازالت محل نقاش بين اللجنتين للصياغة النهائية، ولم ترفض ولم تنزع، ولذلك أى مادة لم تأت أو أجلت، وأنا شخصياً فى مادة الصحافة قلت لهم أود أن أرجع للنقيب، أليس كذلك

يا دكتور عمرو، والدكتور عمرو قال هذا الكلام أيضاً، عندما اختلفنا فى هذه المسألة قلنا نود الرجوع للنقيب لكى نعرف رأى نقابة الصحفيين، وأنا استصحب أيضاً أنه لا يمكن فى الحقيقة أن تنجز اللجنة ما هو موكول لها من مهام إذا كنا سنقف على الواحدة بهذا الشكل، فيجب أن تسود روح العمل الجماعى.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

الإخوة والأخوات: السلام عليكم ورحمة الله، أعتقد أن كتابة الدستور عملية لا تتم دفعة واحدة وإنما هى عملية –وأنا أجلس بجوار السير مجدى– أستأذنه فى استعمال لفظ أو لفظين بالإنجليزية أعتقد لن تغضب منى، عملية **Evolutive**، عملية تطورية، وبالتالى لا يجوز أن نتصور أنه عندما نجتزىء المسار ونعرض شيئاً لم ينضج بما فيه الكفاية هذا شىء طبيعى، ثانياً فى كل جلسات الأربعاء كنت أتكلم عن آلية العمل فيما بين لجنة الصياغة واللجان النوعية، وقلنا إن المسار ببساطة شديدة، أن كل لجنة عندها مسئولية من المواد تعمل عليها وعندما تنتهى تحيلها للجنة الصياغة، لجنة الصياغة تعمل عليها وفى النهاية لابد أن نجلس مع اللجنة النوعية لكى نتفاهم فيما حدث من تغيير أو إضافة أو حذف أو غيره، ولا أريد الدخول فى مسألة ما هى اختصاصات لجنة الصياغة من منطلق أن البعض يظن أن لجنة الصياغة لجنة لتصحيح الإملاء أو للضبط القانونى أو غير ذلك، لأن الحقيقة هذا نوع من النظر غير الملائم للجنة الصياغة ومن فيها من عقول، مثل بقية اللجان الأخرى كلها، إنما سأقول إن هذا المنهج التزمنا به التزاماً حرفياً دقيقاً، ومثلما يقولون فى المثل الشعبى (المية تكدب الغطاس) نحن عملنا مع اللجان الثلاث وهى الحقوق والحريات العامة، ولجنة نظام الحكم، ولجنة المقومات الأساسية، والعمل يسير، لجنة الحقوق والحريات كانت أول لجنة أرسلت لنا إنتاجها وانتهت فى وقت مبكر بالمقارنة باللجان الأخرى، وكان من الطبيعى أن نمضى فيها إلى مسافة أبعد مما مضينا ونمضى حتى الآن فى اللجنتين الأخريين، ما حدث أنه منذ ١٠ أيام انتهينا تقريباً من عمل لجنة الحقوق والحريات من وجهة نظر الصياغة، وبدأنا نتفاعل مع لجنة الحقوق والحريات فى جلسات متتالية لا أعرف عددها ولكنها كثيرة، والدكتورة هدى ممكن أن تقول، أمس مساءً بقينا حتى العاشرة مساء لكى ننجز كل الأشياء العالقة وتوصلنا إلى أن لجنة الحريات فى

عهدتها ٣٩ مادة، وقد أنهت العمل فيها، ونحن أنهينا العمل فيها، وخلال الجلسات العديدة التى تمت خلال العشرة الأيام الماضية توافقنا واختلفنا، وسوف أقول لحضراتكم حالاً فيما اتفقنا وفيما اختلفنا، لجنة الحريات أضافت مواد جديدة غير المواد المرقمة التى تعرفونها حضراتكم جيداً، وضعت حتى الآن لجنة الحريات ٨ مواد مستحدثة، وفحصت ونوقشت ضمن العمل الأكبر فى المواد المرقمة وهى ٣٩ مادة، وسأعود وأقول إن الكلام على هذه المواد سيكون ضمن ما سأقوله فى الناتج النهائى للحوار الذى دار بيننا، بعدما انتهينا من هذا على مدى الجلسات العديدة مع المقرر والمقرر المساعد وآخرين من لجنة الحريات لم نكن نختارهم نحن، وإنما المقررة كانت تبلغ عن حضور فلان وفلان، أهلاً وسهلاً على الرحب والسعة، باب لجنة الصياغة كان مفتوحاً طوال الوقت وكثيراً ما داخل إليها من مختصين وغير مختصين وكنا نقابل الجميع بود وترحاب وضيافة أحياناً... إلخ، اللجنة النوعية من مقرر ومقرر مساعد ومن مثل اللجنة النوعية فى جلساتنا لم نعتبر أن هذه نقطة نهاية، وإنما هى مدخل إلى اللجنة النوعية والدكتورة هدى وزملاؤها أخذوا ما وضعناه سوياً ورجعوا إلى لجنتهم وأضافوا وحذفوا واعترضوا ووافقوا وأصبح هناك منتج نهائى يمثل موقف هؤلاء السادة، أكملنا وجلسنا وما أتوا به بإضافاته الجديدة أخذ بكل احترام وبكل جدية وتوصلنا إلى صياغة هذه الوثيقة التى تمثل توافقنا كلجنة صياغة ولجنة حقوق وحريات، وربما هذا يجيب يا دكتور ضياء على من هم الذين توافقوا.

الآن ما قمنا به ليس طائراً من السماء وقع فى مجلس الشورى، ولكنه نتيجة حوار ونتيجة تبادل آراء بجدية وأمانة وإخلاص لهذا البلد، وهذه النتيجة هى هذا الورق وهو نتيجة هذا الحوار من جهات مختصة، إذا كان حضراتكم ترون أن اللجنة النوعية غير مختصة ولجنة الصياغة غير مختصة لكم هذا، ولكننى لم أكن أعلمه، إذا أنتم قررتموه أهلاً وسهلاً، نعلمه ونتصرف بمقتضاه، أود أن أقول إننى لا أتخيل أن المعروض علينا اليوم معروض بقصد أن نصوت عليه مثلما قال سيادة الرئيس، وإنما هو كما قلنا نحن بصدد إنجاز أو عمل تطورى له مراحل متتالية حتى نصل إلى خط النهاية، وبالتالى نحن نعرض هذا اليوم حتى يكون تحت نظر حضراتكم ويخضع للنقاش والحوار والإضافة والحذف ...إلخ، لأن المرجع الأخير فى العملية ليس لجنة الصياغة وليست اللجان النوعية وإنما لجنة الخمسين هى صاحبة الاختصاص الأعلى، ولا يمكن أن يوجد من يتصور أنه يستطيع أن يقفز فوق هذه السلطة لكى يصل إلى نتيجة بعينها، أود أن أقول إن ما توصلنا له حتى الآن فى عملنا مع اللجان النوعية، بالنسبة للجنة الحقوق والحريات المعروض

على حضراتكم اليوم ٣٩ مادة بالإضافة إلى ٨ مواد أى ٤٧ مادة، ولجنة الحريات ما زال لديها مواضيع لم يسمح الوقت بأن تناقش وهى قيد المناقشة، لم تحذف ولا أحد لا يريد شيئاً بذاته أو غيره وإنما وحده الوقت، وخلال الأيام القليلة القادمة تستكمل، وأيضاً ستأخذ دورها وتعرض على حضراتكم، وربما الدكتورة هدى إن شاء الله توضح هذا الأمر بشكل أكثر تفصيلاً، بالنسبة للجنة المقومات لديها عهدة ٣٦ مادة وقدمت تسع مواد مستحدثة، بدأنا بالأمس أول جلسة مع هذه اللجنة المحترمة.

السيد الدكتور محمد غنيم:

مع مجموعة صغيرة من اللجنة وليست اللجنة لكى نكون محددين من أجل التدرج فى العمل.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

أعتذر لك، وقد قلت لسيادتك من البداية أننا نبدأ مع المقرر والمقرر المساعد، آسف لذلك فهى زلة لسان يا دكتور غنيم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سأعطيك الكلمة بعد ذلك يا دكتور غنيم، أكمل يا دكتور عبد الجليل مصطفى من فضلك.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

بالنسبة للجنة نظام الحكم –ذكرت أن المقومات لديها ٣٦ مادة وصلت لنا و٩ مواد مستحدثة ، وبدأنا العمل وتقريباً انتهينا بالأمس من نصف المواد وسنستكمل الباقى فى الأيام التالية ، بعد أن ننتهى الذين يحضرون عن اللجنة سيحصلون على ما تداول أثناء نقاشنا وسيعود للجنتهم ويقولون ما يريدون ، لو وافقوا أهلاً وسهلاً ، ولو اعترضوا أهلاً وسهلاً ، وافقوا واعترضوا أهلاً وسهلاً لا توجد مشكلة ، نفس الكلام سيتم إن شاء الله مع لجنة نظام الحكم ، لجنة نظام الحكم حتى الآن أرسلت لى ١١٤ مادة ، ونحن فحصنا أغلب هذه المواد ومتبق بعض المواد التى مازال هناك نقاش وربما جدال حولها مثل السلطة القضائية وبعض المواد المتعلقة بالمؤسسة العسكرية... إلخ، نحن بمجرد الانتهاء مع لجنة المقومات الأساسية سننتقل إن شاء الله إلى مواد لجنة نظام الحكم وسيتم

فيها ما تم مع باقى اللجان، ما أود أن أقوله إن المواد المرقمة التى أتت لنا حتى الآن ١٨٩ مادة، والمواد المستحدثة الآتية لنا حتى الآن –وتم فحص بعضها كما حدث فى لجنة الحقوق والحريات– ١٨ مادة، وهناك ١٢ مادة عالقة ضمن مهام لجنة الحقوق والحريات سيتم بحثها إن شاء الله وتكون ضمن ما يرد إليكم تباعاً وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للسيد رئيس لجنة الصياغة، والآن أعطى الكلمة للدكتورة هدى الصدة مقررة لجنة الحريات.

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

شكراً سيادة الرئيس، إن شاء الله ما سأقوله سيوضح بعض الأشياء التى يبدو أنها غامضة، والموضوع مباشر جداً وبسيط جداً، أولاً فعلاً أن عنوان هذا الملف المفروض أن يكون المواد التى تم الاتفاق عليها بين لجنة الصياغة ومقررا لجنة الحقوق والحريات، وهما عمرو صلاح وأنا، هذا صحيح نحن انتهينا من هذا فى تمام الساعة ١٠ مساء بالأمس، ولكن كانت هناك نسخة أولية أمس صباحاً وكان هناك مجموعة وليس كل لجنة الحقوق والحريات كانت موجودة فى الصباح وتم توزيع ما تم الاتفاق عليه قبل ذلك، وفعلاً فى خلال ساعة كانت توجد بعض المناقشات والاعتراضات على بعض الأشياء ورجعت بها فعلاً للجنة الصياغة وتم حلها، ولكن هذه المواد لم تعرض بعد على كل أعضاء اللجنة، وبالتالى سيكون هناك اجتماع للجنة الحقوق والحريات لمناقشة كل ما تم الاتفاق عليه، هذه النقطة أود قولها لأعضاء لجنة الحريات جميعهم، هذا أولاً.

ثانياً: أود أن أوضح نقطة أخرى بالأرقام كان منوطاً بنا مناقشة ٣٩ مادة وتم استحداث ٨ مواد راجعتها لجنة الصياغة وتمت مناقشتها، وفعلاً تم الاتفاق على كل هذه المواد يتبقى ١٢ مادة استحدثتها لجنة الحريات لم تنظر فيها بعد لجنة الصياغة ولم نناقشها ومنها المادة الخاصة بالمناطق الحدودية وسأقرأهم لو سمحتم لى، مادة خاصة بالمناطق الحدودية، حظر التهجير القسرى، الحق فى الحياة، التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم، مادتان عن أحياء الأوقاف، مادة عن جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، مادتان عن العمل والعمال، مادة عن حماية الملكية الفكرية، إضافة للمادة ١٨٩ فى باب نظام الحكم مقترح من لجنة

الحريات ومادة بخصوص الاعتراف القانونى لكل مواطن دون تمييز، أنا فقط أعطى رؤوس الموضوعات، هناك ١٢ مادة قمنا باستحداثها لم تناقش بعد، وهناك ٣ مواد تم إسقاطها من الملف الموجود أمام حضراتكم، مادة خاصة بالصحافة يا أستاذ ضياء رشوان- لأنه لم يكن منتبهاً- وقد اسميناها مادة مؤجلة وليس مادة ملغاة طبعاً، والسبب أننا قلنا إننا سنعود لحضرتك حيث كان هناك رغبة للتأكد من حضرتك -يا أستاذ ضياء- لكى تبدى رأيك فقط هذا كل ما حدث، هناك مادة أخرى أيضاً وهى مادة خاصة بالرياضة واكتشفنا أن وزير الرياضة قد أرسل مذكرة يناقش جزءاً من هذه المادة فقلنا والدكتور جابر نصار قال إنه سيقرأ المذكرة جيداً ونعود إليها، فهى مادة لم نستطع أن نأخذ فيها قراراً وقلنا سنعود للمختصين ونفكر فيها، المادة الثالثة مادة ٧٢ ربما هى المادة الوحيدة التى حدث فيها مناقشة وقررنا أن نؤجلها لأنها مادة ربما سيتم حسمها فى سياق مواد أخرى فى الدستور، هذه هى المواد الثلاث فقط المؤجلة فى النصوص الموجودة أمام حضراتكم، وهناك ١٢ مادة لم تناقش بعد، وكل هذه المواد ستعود إلى لجنة الحقوق والحريات لإبداء الرأى فيها، وإذا كان هناك أى اعتراضات سنعود مرة أخرى للجنة الصياغة، فقط أريد أن أقول شيئاً باختصار شديد، إننا فعلاً فى كل المناقشات أنا دعوت أكثر من مرة الأستاذة صفاء مراد كانت موجودة فى المناقشات مع لجنة الصياغة لتوضيح أمور كانت مقترحة أو آخرين اقترحوها فكان وجودها مهم جداً وأيضاً دعونا مرة الأستاذ ناصر أمين وكان له إضافات مهمة جداً جداً فى المناقشات، فأنا فقط أردت أن أحكى ما تم بالضبط، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً الأستاذ محمد عبدالسلام تفضل.. معذرة يا أستاذ ضياء أرجوك دع الجلسة تسير.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أنا ذكر اسمى أربع مرات فى أربع وقائع ولم أرد عليها؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أنا سأعطيك الكلمة لترد على ما أثير أما الآن فأنا أعطى الكلمة أولاً للمقررين ثم لمن طلبها بالترتيب واسمك موجود هنا.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أنا لم أقل الآن وإنما أقول مازلت طالباً الكلمة وشكراً.

السيد المستشار محمد عبدالسلام (مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية):

بسم الله الرحمن الرحيم

فى الحقيقة أنا أبشر نصف أعضاء لجنة الخمسين الجالسين على يسار عمرو بك أنه سيبدأ فى النظر إلينا إن شاء الله، أنا سأتكلم أولاً بخصوص لجنة المقومات، لجنة المقومات انتهت فى باب مقومات الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع وقامت بتسليمه للجنة الصياغة ولجنة الصياغة فى الحقيقة عملت جهداً فيه كثيراً وبدأنا فى الالتقاء بلجنة الصياغة من الأمس، المقرر والمقرر المساعد وبعض أعضاء اللجنة حتى يسهموا فى إيضاح وجهات نظر اللجنة على أساس ما اتفقنا مع لجنة الصياغة عليه، وبعد انتهاء هذه المراجعة الأولى سنعود وهذه ليست مسئولية الدكتور عبدالجليل ولا يلام فيها ولا مسئولية رئيس الجمعية إنما هى مسئولية مقرر اللجنة، مقرر اللجنة مسئوليته أنه يأخذ المنتج الذى انتهت منه لجنة الصياغة ويعود إلى لجنته بالفريق الذى حضر سواءً كان المقرر المساعد أو أكثر ويناقش لجنته فى هذه الصياغات الأولية التى خرجت من لجنة الصياغة ثم تعرض على لجنة الخمسين، وليس على لجنة الصياغة مرة أخرى، إذا حدث خلاف يعرض الأمر بخلافه على اللجنة ولجنة الخمسين هى التى تحسم الأمر، لكن فى الحقيقة إلقاء العبء على لجنة الصياغة أو على مقررها لا يعنى إساءة النية أو افتراض أمور ليس لها فى الحقيقة أى وجود، لجنة الصياغة لم تغير كثيراً فى المضامين، لجنة الصياغة اجتهدت، اقترحت فى بعض النصوص، اختصرت بعض المواد، أضافت بعض الفقرات لم تخرج عن المضمون الذى انتجته اللجنة، كل هذه اجتهادات ناقشنا فيها اللجنة، أجيز بعضها والبعض الآخر تم التجاوز عنه وكل هذا سيعرض على لجنة المقومات، إن شاء الله، غالباً ربما غداً أو بعد غد على أقصى تقدير بعد انتهاء العمل، هذا أولاً.

ثانياً، جلسة اليوم أراها غير مبشرة بالمرة، لأنه من الواضح أن كل إنسان أو كل اتجاه يفترض سوء النية فى الآخر، وهذا عمل غير مبشر وبداية غير مبشرة سببها أنه لم يتم التنظيم لجلسة اليوم، لأنه أعتقد، يا سيادة الرئيس، وأنا أقدر الجهد الذى يلقى عليك إنه من المفروض أن جلسة اليوم جلسة يناقش فيها آلية عمل لجنة الخمسين مجتمعة مغلقة، وليس جلسة يعرض عليها منتج لم يراجع مع اللجنة الفرعية، ولم يقرأه أعضاء لجنة الخمسين، إنما هو منتج ألقى اليوم أو وضع فى يد الأعضاء اليوم ليناقشوا حوله ما لا يعرفون، أنا شخصياً لا أستطيع أن أناقش كلمة واحدة فى منتج اليوم لأننى لم أقرأ فيه أى شىء ومعظم أعضاء لجنة الخمسين لم يحضروا مع لجنة الحقوق والحريات، وبالتالى أعتقد أن جلسة اليوم لن تفيد إذا تمت مناقشة هذه المواد مناقشة عامة بالعكس سنعود دائماً إلى المربع الذى بدأنا فيه، وأقترح الآن أن نناقش آلية عمل نهائية منضبطة تكتب ثم توزع على الأعضاء حتى يأتى كل عضو وهو يعلم ماذا سيفعل، هل اليوم سيناقش مناقشة عامة؟ هل سنناقش مادة بعينها؟ هل هذه المادة نهائية؟ وتم مراجعتها مع اللجنة؟ بدلاً من أن ندخل فى نقاش فنحن منذ ساعة ونصف الساعة فى نقاش ليس مجاله هنا، وهو إهدار للوقت من وجهة نظرى ، أخيراً أؤكد فقط على ما ذكره الأستاذ سامح من ضرورة تسجيل هذه الجلسات صوتاً وصورة للتوثيق وللتاريخ، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، كما تعلم سيادة المستشار الموضوع ليس مطروحاً للتصويت اليوم وتنظيم العمل سوف يؤكد ويتيح الزمن المطلوب لكل عضو ليتمعن فى المواد التى تأتى إليه اليوم نحن نشكر لجنة الصياغة أنها بالتعاون مع لجنة الحريات استطاعوا أنهم يكونون فى موقف وموقع يستطيعون فيه طرح ما يزيد على أربعين مادة على الأعضاء الموجودين، هذا شىء جيد وكما قلت سيادتك وأنا قلت قبلك الموضوع أساساً حسن النوايا، نحن لا نقف لبعضنا البعض، وقد يكون الأفضل هو ما حدث اليوم لأنه فتح الموضوع وكشف الأمور، نستطيع أن نتفق على أن هذا أمر طيب وإيجابى حيث كل شخص قال ما يريد، ولكن من الآن فصاعداً المواد الموجودة الزمن سوف يتاح، النقاش بين لجنة الصياغة ومجموعات العمل هذه مسألة جرى عليها العرف ولا تعنى لا إقصاء ولا تعنى أنها هى اللجنة الوحيدة أو السلطة الوحيدة التى تقرر، هى تعد، هى تحضر وهذا أمر يجب أن نشكرهم عليه، ويجب أن تشكر يا سيادة

المستشار، نحن نطرح هذا عليك لكى تقرأه وتستفيد منه وتأتى برأيك فى الجلسة القادمة والتى ستكون بعد فترة يستطيع كل شخص أن يقرأها، وربما فى خلال هذه الفترة توزع مواد أخرى، العمل يسير بشكل طيب للغاية إذا كنا نثق فى بعضنا البعض دون أن يخون أحدنا الآخر أو كما فى الماضى شخص يكفر شخصاً، نحن نتكلم كمواطنين مصريين نريد أن نعمل وهل هناك أفضل من أن أعطى لك ورقة عمل فيها ٤٠ مادة فى الجلسة الأولى؟ كيف يكون هذا الأمر مجالاً للوم وليس مجالاً للشكر؟ هذا أمر حتى الآن لا أستطيع فهمه.

السيد المستشار محمد عبدالسلام (مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية):

معذرة سيادة الرئيس حضرتك لم تفهمنى أنا لا أنكر الجهد الذى بذل ويبدو أنه قد حدث لبس عندما قلت سيادتك فى بداية الجلسة نحن سنناقش اليوم هذا الموضوع، فيبدو أنه حدث لبس لأن حضرتك قلت هكذا، إنما ما اتفقنا عليه سيادتك أمس "وكان عين الصواب" أن هذه الجلسة المغلقة جلسة تنظيم العمل فى اللجنة ووضع جدول للمدة الزمنية القادمة وهذا هو المكتوب فى جدول الأعمال، نحن تجاوزنا جدول الأعمال الذى تضمن وضع خطة عمل اللجنة حتى نهاية المدة القانونية للجنة الخمسين، هذا كلام رائع وهذا ما اتفقنا عليه وحضرتك قلته أمس وأنا أشكرك عليه، ولكن الذى وزع اليوم جعل كثيرين منا يفهم أننا سنناقش هذه الورقة، أما بخصوص لجنة الصياغة فبالعكس أنا شكرت لجنة الصياغة وأكرر شكرى لأنها لا تتجاوز أعمال اللجان الفرعية وأنا قلت إن هذه مهمة المقرر الذى يحضر مع لجنة الصياغة أن يعود للجنة حتى يعالج ما حدث اليوم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا سيادة المستشار الورقة أمامكم وليس هناك ما يمنع أبداً أن يعلق أحد على مادة كما فعل الأستاذ مسعد.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

أولاً، أنا سأبدأ كلمتى بأننى حزين جداً على هذا اللغط الذى تم فى أول الجلسة، لعمل غير موجود فى أى شىء قرأناه الآن، أنا أشكر أولاً لجنة الصياغة وأشكرها شكراً قوياً جداً هى وهيئة المكتب

وكل أعضاء اللجنة، أنا حضرت معظم اللجان وشاهدت إخلاصاً وشاهدت أناساً يحاربون فى أجل إرادة هذا الشعب، أنا لا أفهم عندما تكون هناك مادة مكتوبة مؤجلة، نحن ما الذى يقلقنا من كونها مؤجلة؟ هل هو كتب محذوفة؟ يعنى مادة الصحافة مادة ٥١ ، ٥٢ تتكلم عن الصحافة واستقلال الصحف ومادة مستحدثة مكتوب مؤجلة أو قيد المناقشة، نحن على أى شيء نناقش؟ هى مكتوبة قيد المناقشة ولجنة الصياغة مشكورة درست تقريباً ٢٠٠ مادة حسب المعلومات التى طرحتها لنا سيادتك فى الجلسة العامة الماضية، نحن لماذا يعاتب بعضنا بعضاً؟ عندما تكون خارطة طريق واضحة أمامنا المادة التى تحت قيد المناقشة؟ نحن نحقق إرادة الشعب المصرى، كنيسة تم تفجيرها أمس وغداً مسجد فهل نحن نزايد على الوطن؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، الأستاذ محمد سامى أحمد اتفضل.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة سيادة المستشار محمد عبدالسلام أغنانى عن معظم ما كنت أود الحديث بشأنه لأنه تحدث عن آلية معينة، وسيادتك صاحب خبرة عريضة فى مسئوليات كبيرة سابقة، وبمنتهى البساطة يتم التعامل فى الفترة الضيقة القادمة بنفس المنهج الذى تفضلت به سيادتك مع سيادة المستشار، المواد التى يتم تجهيزها يأخذها أعضاء اللجنة ويأخذون فرصة للقراءة والمراجعة، وبعد ذلك يكون هناك فصل فيها فى جلسة يضاف إليها المواد الخلافية، التى استقرت فيها اللجنة على رؤيتين أو أكثر تكون لجنة الخمسين هى صاحبة الحق الأصيل فى البت، هذا هو الأمر، الأمر الذى أنا أعتب عليه الأستاذ ضياء أمر يجب ألا يحمل أكثر مما يحتمل، وأنا أعتب عليك يا أستاذ ضياء بما بينى وبينك من رصيد كبير جداً من الاحترام والمودة والصداقة، كما بينى وبين الدكتور عبدالجليل مصطفى من رصيد كبير جداً وما كان ربما بعض الحاضرين لا يعلمون بدقة الطبيعة فيتخيلون أن ما حدث على سبيل السهو، لا حدث قصداً وهو يستحيل فأنا أعتبر أن الدكتور عبد الجليل من القمم الوطنية المحترمة، هناك قدر من السهو وارد، هناك

قدر من السهو عندك؟ وأتصور أن هذا الأمر كان يمكن أن يحل بحوار جانبى بينك وبين الدكتور عبدالجليل وليس فى هذه اللجنة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور كمال الهلباوى (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

أشكر إخواننا جميعاً وأخواننا فى اللجان حيث إنهم أنجزوا إنجازات جميلة وكنا نبشر بها فى الإعلام أن هذه أول لجنة تقوم بدستور يمثل الشعب المصرى بكل فئاته وطوائفه، من المشكلات التى يجب أن نفهمها أن كل لجنة كانت تعمل فى غرفة مستقلة، ولم تر أعمالها اللجان الأخرى، وهذا جعل وكأن هناك حجب بيننا وبين بعضنا البعض هذا أولاً.

ثانياً، مازلت أرى أن هناك من يفكر بطريقة جزئية، ولا يفكر فى مصر كمصر ولا مصر كوطن، من حقه أن يتكلم عن حاجة فئوية، إنما داخل إطار التفكير لمستقبل هذا الوطن، وأنا كنت أتمنى وقلت لعمرو بك وإخواننا مراراً ونحن نتناقش فى لجان فرعية، نتمنى أن هذه اللجنة تكون نموذجاً للجان أخرى قادمة ليس مجرد أنها تقوم بعمل دستور وتنتهى سواءً اتفق عليه أم لم يتفق عليه، إنما كنت أتمنى أننا باعتبار المتعلمين والمثقفين والثوريين والشباب والإعلاميين والفلاحين والعمال أننا نقدم نموذجاً سواء فى عملنا، سواء فى مناقشاتنا، المناقشات هذا الصباح لا أعرف كيف أصفها حقيقة، جارحة تجرح مشاعر الإنسان الوطنى.

ثالثاً، الذى أريد أن أقوله أنا لا أريدك يا عمرو بك أن تغضب كرئيس لجنة من النقد، ما قاله المستشار محمد عبدالسلام كلام ثمين جداً ودقيق، إننا لا يمكن أن نجتمع اليوم واحد يفهم أننا سنصوت على مواد، لا يمكن ونحن ناقشنا هذا فى الجلسة وهيئة المكتب أول أمس واتفقنا أن تكون هناك فرصة للناس كى تقرأ المواد ومكتوبة أمامهم ثم نتناقش فيها، نحن لو ركزنا سيادتك بعد إذنك، وطبعاً أنا "والله يا عمرو بك" عندما أرى المجهود الذى تبذله ومقابلاتك المتعددة مع الوزراء والمعترضين وغيرهم أراه مجهوداً ضخماً جداً من الصباح للمساء، وكذلك الدكتور عبدالجليل، وأيضاً الدكتور جابر جاد نصار

عندما يجلس ويتكلم ويتعب نفسه ليلاً ونهاراً، كذلك اللجان الأخرى، يعنى لا يوجد أحد لم يبذل جهداً، وإن تفاوت هذا الجهد، إنما كل فى اختصاصه بذل جهداً محترماً، فكيف نستطيع أن نقدم نموذجاً يا حضرات للوطن؟ حتى تقول للناس والله لجنة الخمسين هذه لجنة فعلاً يصلح أن تكون نموذجاً للمستقبل قد نكلف بمهام أخرى وطنية محترمة، هذا التفكير الذى يجب أن ننظر فيه، وإذا فات على أحد منا بما فينا الرئيس نقطة أو نقطتان أو ثلاث نقاط فيكون التوجيه بآداب وبرعاية، وباختيار كلمات غير جارحة فى هذا الإطار، الثقة التى قال عليها السيد الرئيس وأكدها الأخ محمد عبدالسلام يجب أن تسود بيننا جميعاً، مع الاعتراف بالفروق التى بيننا فى التفكير وفى الخبرة وفى الإدارة، أخر نقطة سأقولها إدارة الجلسة والتخطيط لعمل لجنة الخمسين فى المدة المتبقية ساعة بساعة هذا من العوامل الأساسية التى تضيف إلى نجاح هذه اللجنة ، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً والكلمة للأستاذ ضياء رشوان.

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

شكراً سيادة الرئيس .

أنا سأتكلم فى الواقعة وسأعود للمنهج لأن المنهج أهم من الواقعة ، الواقعة كما جرت بأننى أبلغت من الدكتور جابر نصار وهو موجود بجوار سيادتك اتصل بى وسألنى هل المادة المقدمة من نقابة الصحفيين ، المجلس الأعلى للصحافة فيما يتعلق بحظر الحبس فى قضايا النشر والعلانية هل فيها استثناء؟ قلت له نعم ، استثنينا الخوض فى أعراض الناس ، والتحريض على العنف والتمييز بين المواطنين، قلنا إن هذه الأمور الثلاثة تترك للمشرع، ما قلته للدكتور جابر نصار وأعدته يا أستاذ عمرو كان فى الصياغة التى قدمت الأولى وعادت، كان فى الصياغة لأن الصياغة التى قدمت الأولى وعادت إليها اللجنة ، اللجنة عادت للصياغة تبدو لنا وكأنها توجب الحبس ماذا تقول "ولا توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بطريق النشر أو البث إلا فى الجرائم المتعلقة بالطعن فى أعراض الأفراد أو التحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين" فبدأ الاستثناء كما شرحت فى التليفون وكأن الحبس وجوبى، فى حين أن النص المقدم منا كان "على أن ... بعد التى ترتكب وتوقع عقوبة سالبة على أن يحدد القانون

العقوبات الواجبة فى الجرائم المتعلقة منها بالطعن وكذا ..." كان الأمر فى الصياغة وليس فى المبدأ، وكانت لجنة الحريات بالكامل موافقة، وأنا سأسأل السؤال وسأعود إلى حديث النوايا للمستشار محمد عبدالسلام ، يا سيدى العزيز هذه المادة بها فقرتان ، فقرة "يحظر بأى وهو فرض رقابة على الصحف وإغلاقها وهكذا ..." وفقرة أخرى فى الحبس طيب اختلفنا فى الثانية فلماذا حذفتم الأولى ؟ ومن الذى حذفها ؟؟ أنا أتساءل أين ذهبت ؟؟ طارت ! .

(أصوات ... موجودة لم تحذف)

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

إذن أين هى ؟ لا توجد عنها أى إشارة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

مكنوا الأستاذ ضياء من أن يتكلم ويشرح موقفه .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

ثانياً عودة للمنهج هذا يعيدنى للمنهج سأعود للمنهج يا سيادة الرئيس....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

مكنوا الأستاذ ضياء رشوان من أن يتكلم ويشرح موقفه وبدون مقاطعة.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

المنهج، وأنا أخذ جزءاً من الذى ذكرته الدكتورة هدى الصدة، الدكتورة هدى وهى سيدة فاضلة ومحترمة وأنا أشيد بها فى الجلسات التى حضرتها بأكثر قدر من الحيدة والرصانة قالت جملاً دالة، كل مرة تقول هناك ١٢ مادة لم تناقش بعد، هناك مادة نوقشت وأجلت، وكأن لجنة الصياغة وأنا هنا مع احترامى لجميع أفرادها وجميع زملائى، حتى اللحظة من كلام الدكتور عبدالجليل وهو أستاذنا جميعاً، لجنة الصياغة حتى اللحظة لا أعرف تحديداً أو تعريفاً لعملها، ما قيل حتى الآن أن أفرادها هم زملاؤنا وليس هناك شك، لكن ليس لكل زميل منهم أى قدر من التمييز عن زميل آخر فى لجنة فرعية بحيث يراجع على ما جاء فى اللجنة الفرعية وأجمعت عليه اللجنة، ما حدث فى عديد من المواد أن لجنة الصياغة سواء بالاتفاق مع المقرر، وأنا هنا أسأل السادة المقررين هناك كلام غريب جداً قيل منذ قليل، المستشار محمد

عبدالسلام يقول سوف نجلس غداً أو بعد غد مع اللجنة الفرعية حتى نعرض عليها..، إذن، لماذا نجلس الآن؟ يا دكتور عمرو الشوبكى هل لجنة نظام الحكم التى نحن فيها هل عرض عليها شىء من لجنة الصياغة.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى:

لا.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

لماذا نجلس نحن لجنة الخمسين؟! ماذا نفعل الآن ما هو دورنا الآن؟ إذا كنا سوف نضع المنهج فلابد أن نضعه، السيد الرئيس بدأ كلامه بأننا سوف نغلق الباب واليوم جئنا لنناقش الورقة حتى نصوت عليها، هذا ما قاله الأستاذ عمرو موسى، هذا ما قيل فى بداية الجلسة، وهذا ما خلق الموقف الحالى، أعود مرة أخرى يا سيادة الرئيس، أمامنا أحد منهجين إما أن نعيد المواد كاملة من لجنة الصياغة إلى اللجان الفرعية حتى تناقش وتعود نهائياً إلى لجنة الخمسين أو أن تتحول لجنة الخمسين لتناقش كل ما أقرته لجنة الصياغة مناقشة وليس تصويتاً قبل أن نحدد ميعاد التصويت، وأقترح أن تكون بحد أقصى سواء المنهج الأول أن تعود للجان الفرعية أو الثانية تعود إلى لجنة الخمسين لا تستغرق أكثر من ١٠ أيام فى هذه المهمة ونبدأ التصويت بعدها، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للأستاذ ضياء رشوان.

الواجب هو مناقشة المواد والتصويت عليها، متى يتم التصويت مسألة نقررها، إنما الآن نحن منعقدون فى إطار المواد وإعدادها والتصويت عليها.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

نحن نحتاج باقى المواد سيادة الرئيس، أين باقى مواد الصياغة؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لماذا تستعجل الأمور يا أستاذ ضياء؟!

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أنا لست متعجلاً، المواد انتهت، ماذا تنتظر فى لجنة الصياغة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ما يحدث من سوء تفاهم الآن سببه العصبية الشديدة، نحن نتكلم بهدوء، قل ما تريده إنما لا أحد أراد أن يهين أحداً وسيادتك شخصية محترمة ومعروفة لدينا، ولا يصح أن ندخل فى مثل هذه النقاشات غير الضرورية، هناك عدد من المواد مطروحة ومفتوحة للمناقشة، التصويت سوف نقرره، إنما نحن بدأنا إجراءات إخراج الدستور.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

السؤال فى الإجراءات، سؤال واضح، لماذا وزع علينا هذا القدر من المواد، أين باقى المواد التى تمت صياغتها؟! لأن الدكتور عبدالجليل قال إننا انتهينا، هذا ما ذكره وليس أنا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا أستاذ ضياء، لجنة الحقوق والحريات بالتنسيق مع لجنة الصياغة انتهوا بحضور المقرر العام...

(صوت من داخل القاعة للسيد الأستاذ ضياء رشوان معترضاً)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

اليوم أنت عصبى جداً ... نحن نريد أن ننتج...

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

نحن جزء من اللجنة، هل المطلوب أن نأتى ونجلس ونستمع إليكم!

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا، لا، هذا اجتزاء لما استمعنا إليه، يا أستاذ ضياء، أرجو أن نحافظ على هدوء هذه اللجنة، المسألة ليست أنك متهم ولا أن أحداً أهانك، ولا الأمر يقتضى كل ذلك، أنت نقيب الصحفيين ورجل مسئول أليس كذلك؟!

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أنا أعبر عن نفسى، لم يفوضنى أحد فى الحديث عنه أنا أتحدث عن نفسى ، أين بقية المواد يا سيادة الرئيس؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

العصبية بدون مبرر غير مرغوبة إطلاقاً، ونحن نريد أن نسمع منك غير ذلك يا أستاذ ضياء، يا أستاذ ضياء كل ما قلته من الضرورى أن نأخذه فى الاعتبار، وأنت أيضاً تأخذ فى الاعتبار كل ما سمعت، الأبواب مفتوحة فى كل لجنة من اللجان منذ اللحظة الأولى، فى الجلسة العامة، فى اللجان الفرعية، فى لجنة الصياغة فى كل مكان، أنا نفسى وجدت الأبواب كلها مفتوحة لنقاش هذا الموضوع.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أحتج على إخفاء أوراق الصياغة عنا حتى الآن حتى لو لم تكن نهائية، حتى لو لم تكن نهائية يا أستاذ عمرو.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الأمور ليست كذلك، ليست كذلك أبداً، إنما نظل ...

(أصوات متداخلة من السادة الأعضاء)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الوضع عصبى جداً والذى أدخله الأستاذ ضياء، سوف أعطى الكلمة لمن عليه الدور، والكلمة الآن للدكتور محمد أبو الغار...

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

السيد الرئيس السيدات والسادة الزملاء، أنا فى الحقيقة غير سعيد أن نجلس ساعة، وأربعين دقيقة منذ بداية الجلسة وحتى الآن من غير أن نصل إلى شىء حقيقى فى العمل الذى جئنا من أجل إنهائه، الشىء الوحيد الذى اتفقنا عليه جميعاً أن اللجان الفرعية سوف تجتمع مع لجنة الصياغة أو المنتج النهائى من لجنة الصياغة وتراجعه معها قبل أن يأتى إلينا هنا، هذا هو الشىء الوحيد الذى تم الاتفاق عليه منذ ساعة وأربعين دقيقة، أريد الجلسة القادمة ألا يحدث فيها ما حدث اليوم، ولذلك لابد أن نقدم اقتراحاً

بتنظيم الجلسة القادمة، الجلسة القادمة سوف تأتى إلينا مواد جاءت إلينا قبل ذلك وراجعناها، أقترح حتى تسير الدنيا بسهولة، من لديه اقتراح بتغيير مادة أو رأى فى مادة يكتب ويقدم للسيد رئيس اللجنة على الأقل قبل الجلسة وممكن قبلها أو عند بداية الجلسة، وبالتالى تتلى المادة والاقتراحات المكتوبة تتلى بعدها ويجرى التفاهم على هذه المادة أو على المقترحات المقدمة بحيث يمكن أن ننجز فى هذا الموضوع، جميع المواد المؤجلة التى لم تنته والتى فيها أى مشكلة يكتب بها جدول وتعلن وتأتى إلينا حتى يعرف الجميع أن هذه المادة لم تسقط أو حذفت خصيصاً أو يتم إخفاؤها أو أى كلام من هذا القبيل، فهذه الطريقة اللجنة ممكن أن تنتهى، لكن نمشى بغير ذلك فلن يكون هناك إنجاز.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للدكتور أبو الغار، لابد أن يكون هناك احترام متبادل وعدم توجيه اتهامات جزافاً، المواد التى تم الاتفاق عليها بين اللجنة الفلانية ولجنة الصياغة مطروحة وممكن جداً النقاش يبدأ بها أو النقاش يؤجل عليها أو تضاف إليها مواد، الباب مفتوح ، نحن جميعاً جئنا هنا بوطنية كاملة لدى الجميع وبدرجة متساوية ، أعطى الكلمة للأخ محمد إبراهيم منصور.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية نشكر لجنة الصياغة على المجهود الذى قامت به وخاصة الدكتور عبدالجليل مصطفى وكذلك لجنة الحقوق والحريات الدكتورة هدى الصدة على المجهود الذى قامت به، حتى لو كان عندى بعض المسائل التى كنت قدمتها للجنة والدكتورة هدى منذ فترة وألتمس فقط أن تناقش فى اللجنة لكى تنـــزل إن شاء الله، أنا قدمتها منذ ١٥ يوماً، ومن أسبوع وجدتها لم تظهر، فتكلمت مع الأستاذ عمرو صلاح المقرر المساعد، وقال سوف نوزعها، فقط أرجو أن تناقش فى اللجنة وتأخذ دورها الطبيعى، وشكراً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

أريد أن أسجل أنه دائماً عندما تجتمع مجموعة متنوعة وغنية مثل هذه المجموعة ولديها جميعاً كل الاهتمام والحرص على خروج دستور يليق بالشعب المصرى، نتنافس كلنا فى هذا الحرص وهذه المشاعر،

طبيعى أن نأخذ وقتاً حتى نصل إلى نغمة ما تسمى بالهارمونى أى الانسجام والاطمئنان ووضع نظام للعمل نتفق عليه، بعد ذلك سوف يختفى التوتر ويظهر النقاش العميق الذى نصل به إلى نصوص، لا نريد أن نشعر بأن هناك مسألة خطيرة، أنا أعتقد أنها خطوة تمهيدية حتى نصل إلى النغمة المناسبة للنقاش والتخطيط للعمل، هذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية، التى أريد أن أذكرها أنه لابد أن نعمل بالتوازى فهناك بعض الأعضاء يطلبون باقى المواد ويسألون عن باقى مواد المسودة، العمل سوف يكون بالتوازى، ونحن نناقش هنا ما تم التوافق عليه بين لجنة نوعية ولجنة الصياغة أو بين أغلب اللجان النوعية ولجنة الصياغة ويكون فى نفس الوقت لجان أخرى تتفق مع لجنة الصياغة ، فالمسألة لا يجب أن ننتظر أن يكون لدينا شبه مسودة كاملة قبل أن نبدأ مناقشة المواد، والتصويت على تعديلها وإعادة صياغتها والتصويت عليها.

النقطة الثالثة، أرجو أن تكون لدينا المرونة الكافية بأن تأتى إلينا مواد من اللجنة النوعية ولجنة الصياغة على الأقل قبل الاجتماع بـــ ٢٤ ساعة ونقبل بأن تأتى إلينا ويكون هذا كافيا لإعداد أنفسنا للمناقشة، هذا اقتراح محدد أضيفه إلى الاقتراحات السابقة التى قدمت بحيث نكون جاهزين لمناقشتها طالما أنها وصلتنا قبل الموعد المحدد للمناقشة بـــ ٢٤ ساعة، وشكراً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

أنا أرى أنه لا داع لكل هذه المناقشات أننا أضعنا وقتاً كبيراً جداً ولدينا مسئولية ضخمة جداً كما سمعت من كل الأعضاء، وأن الفروق فى كل المناقشات تتمثل فى أشياء بسيطة جداً، ولابد أن نحلها من غير أن يكون هناك (زعل أو زعيق) أو أشياء من هذا القبيل، ليس هناك وقت، لابد أن نركز وننتهى، أنا لا أرى أن هناك شيئاً شديداً يستدعى أن نضيع كل هذا الوقت، الكل هنا يبذل مجهوداً ضخماً وكما قيل من أماكن كثيرة ونحاول أن نصل إلى حل، أرجو يا سيادة الرئيس ومن كل السادة

الأعضاء، وأنا متأكد أن الجميع يريدون أن يصلوا إلى نفس النقطة وهى ألا نضيع الوقت ونحل المواضيع التى أمامنا، وأنا لا أرى أن هناك أمراً جوهرياً لن نتفق عليه، وشكراً.

السيد الدكتور محمد غنيم:

لو التزمنا بمنهج ثابت ما كنا أضعنا كل هذا الوقت، منهج ثابت أولا، لجنة فرعية ثانيا، لجنة صياغة، ثم العودة إلى اللجنة الفرعية ثم النـــزول إلى لجنة الخمسين، لو تم عمل هذا مع احترامى الشديد للأستاذة منى ذو الفقار أنا أقترح ألا يكون العمل متوازياً بل يكون متواليا ومتدرجا، تنتهى اللجنة النوعية ثم لجنة الصياغة، تجتمع مع اللجنة النوعية كاملة وليس مع المقرر، وإذا كان يريد أن يجلس مع المقرر فله ذلك، لكن لابد من أن يجلس مع اللجنة كاملة، ثم تنتهى إلى مواد تأتى إلى لجنة الخمسين، نحن مستعدون كما ذكرت سيادتك أن نصل الليل بالنهار لكن بطريقة ممنهجة، حتى لا يحدث ما حدث اليوم مادة حذفت، مادة سقطت، مادة أسقطت مادة صياغتها عليها كلام، أرجو أن نعمل بمنهج متوال ولا يعرض أى أمر هنا إلا بعد أن يكون قد مر على اللجنة الفرعية بعد لجنة الصياغة، لو تم هذا سوف ننتج وبسرعة، ونحن مستعدون مع سيادتك أن نأتى فى الصباح والظهر وفى الليل، لكن فى الصباح الساعة ٩ وبالليل حتى الساعة ١٢، مع الشكر سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أشكر للدكتور محمد غنيم هذه الروح البناءة والنشطة والمتحمسة، العمل على التوالى هو المنطقى لكن هذا لا يستبعد وجود ظروف معينة تتطلب أيضا التوازى ، الكلمة الآن للدكتور صفوت البياضى ، فليتفضل .

السيد الدكتور القس صفوت البياضى :

شكراً سيادة الرئيس .

فعلا الحديث صحيح أنه طال واقتصر على مجموعة قليلة، أنا أعتبر أننا قضينا ٦٥ ساعة عمل فى هذه الجلسة عددنا خمسين مضروب عددهم فى الوقت الذى قضيناه معناه قضينا ٦٥ ساعة من ساعات عملنا كأفراد ، أشكر لجنة الصياغة لأنها تعبت، أشكر الرئيس لأننى لا أعرف متى يستريح صراحة لأننا نجده أول الناس وآخر الناس يكون موجودا ، لكن أضم صوتى إلى اللجان الفرعية، اللجان الفرعية

قضت ساعات وأياماً طويلة لا يمكن أن نفاجأ بتغييرات جوهرية أو بمواد غير واردة أو مؤجلة دون أن تجتمع اللجنة الفرعية ولو ساعتين أو ثلاث قبل اللجنة العامة وهذا سيوفر سيادة الرئيس من وقتنا هنا، لو قضينا فى اللجنة الفرعية ساعتين أو ثلاث سنوفر هذا الوقت الذى قضيناه فى المناقشة العامة حتى نستطيع أن نشارك جميعا، الأمر الذى تعلمته عندما يكون هناك موضوع واحد سيادة الرئيس العضو لا يتكلم إلا مرة واحدة فى الموضوع لكن أن نجد عضواً يتكلم ٥ مرات و٦ مرات هذا إهدار لحق باقى الأعضاء الذين من حقهم أن يشاركوا ، وشكراً .

السيد الدكتور حسام الدين المساح :

السلام عليكم جميعا .

أولاً، أنا سعيد جدا بهذه الاختلافات لأن هذه الاختلافات مؤشر حقيقى إلى أنه سننتهى إلى عمل جماعى على قدر من الدقة والكفاءة، ثانياً، أنا أوجه سؤالى إلى لجنة الصياغة إذا سمحتم بذلك ، حتى تقديرا ستنتهى باقى المواد التى تحدثت عنها، أرجو إعطاءنا تاريخا تقريبيا، متى ؟ هل بعد يومين أم بعد ثلاثة أم بعد أربعة؟ لماذا ؟ لأنه بداية من هذا التاريخ سيبدأ فعلا العمل، فأنا أرى إذا سمحتم فنحن قلنا قبل العيد أننا نتمنى أن تكون معنا نسخة مما تتم إنجازه ولم يحدث، ثم فوجئنا أن هذه النسخة سربت إلى الصحافة، فكأننا لا نعلم عنها شيئاً، أقترح اقتراحا محددا أن تأتينا نسخة كاملة مما تم عمله وإن لم تكن جاهزة فننتظر يوماً أو يومين حتى تنتهى اللجنة من عملها ثم نبدأ العمل مباشرة، لأننا الآن نضيع الوقت، وكما قال الدكتور صفوت البياضى اليوم قضينا ٦٥ ساعة فى عمل محصلته ضعيفة لا أريد أن أقول صفراً ، إذا سمحتم لىّ نحن فى حاجة إلى هذا الوقت.

النقطة الثالثة: إن روح الاختلاف لا تسبب حرجاً لأحد منا، نحن جميعاً آراؤنا متحدة على إنجاز عمل وطنى، نحن جميعاً نعمل ابتغاء وجه الله، أو على الأقل ٥٠واحد من الـ٥٠ يبتغون العمل لوجه الله، وسؤال واحد للدكتور عبدالجليل مصطفى عن الميعاد التقريبى للانتهاء، هل هو غداً أم بعد غد أم متى؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عبدالفتاح إبراهيم:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة لم أكن أتصور إطلاقاً أننى سأشارك فى هذه اللجنة وتدور المناقشات بهذه الحدة، جئت ممثلاً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر وأعلم جيداً أننى متواجد بين عقول نيرة تمثل أطياف الشعب المصرى المختلفة، فكنت أتصور أن الخلاف لا يصل إلى هذه الحدية ونعلم جميعاً أن الوطن يتعرض إلى مؤامرات داخلية وخارجية، وكنت أتصور مثل غيرى أن جدول الأعمال المعروض علينا اليوم لا يوجد به تصويت إطلاقاً حتى لو كان سيادة الرئيس، ذكر أننا سنبدأ التصويت لكن جدول الأعمال لا يوجد فيه تصويت إطلاقاً وحتى لو كانت اللجان النوعية قد انتهت مع لجنة الصياغة إلى طريقة معينة فى إعداد الصياغات، لكن فى النهاية يبقى الحق الأصيل للجنة الخمسين.

سيادة الرئيس:

الشارع المصرى منتظر منا أن نخرج بمنتج جيد يحقق أهداف وطموحات هذا الشعب الذى عانى كثيراً ومازال يعانى، أتمنى أن نكون على قدر المسئولية وعلى قدر تطلعات هذا الشعب وأن ننبذ خلافاتنا وأن تكون هذه الجلسة هى بداية لعمل قومى يحتاج منا إلى الجهد بعيداً عن التخوين وبعيداً عن الترهيب وبعيداً عن أى مساس بأى ألفاظ تخدش حياءنا أو تخدش أى إنسان منا، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة)

شكراً جزيلاً.

السيد اللواء مجدالدين بركات:

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة بالنسبة لخطة العمل هناك اقتراح وهو أننا نرى الـ**dead line** وهو يوم ١٢/٣ ونحسب الأيام، نحن أمامنا تقريباً ٤٠يوماً أو ٤١يوماً، أتصور أن يتم الانتهاء من عمل اللجنة تماماً قبل

يوم٣ بيومين على الأقل ٤٨ساعة، لابد أن يكون هناك وقت احتياطى، وبالتالى يكون أمامنا حوالى ٣٧ يوماً، أتصور أننا نضع خطة زمنية بساعات، المسألة لا تحتمل أياماً ولا تحتمل... تضييع الوقت إطلاقاً، نحن فى ظروف صعبة جداً للغاية وحضراتكم بلا استثناء تعلمون هذا، نحن ليس لدينا رفاهية الوقت ولا تضييع وقت ، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات)

أنا أريد أن أتحدث فى طريقة تنظيم العمل خلال المرحلة القادمة لأن وقتنا سوف يضيع إذا استمرينا بنفس هذه الطريقة، أنا أتصور أن لجنة الصياغة سوف تتعامل مع اللجان الفرعية لفض الخلافات الموجودة ما بين ما هو موجود فى الصياغة وما تراه لجنة الصياغة وسوف يتم حسمه، وأعتقد أن هذه نصوص ليست كثيرة أو كبيرة، لكن فى النهاية تحسباً لهذا الأمر ما تنتهى إليه لجنة الصياغة بالتوافق بينها وبين اللجنة الفرعية يحال إلى لجنة العشرة من الخبراء خلال أجل معين يرسلون إلينا الملاحظات التى يرونها على ما انتهينا إليه من صياغة بحيث إن المنتج الجلسة القادمة التى سوف نحددها للمناقشة النهائية تكون بالتصويت بعد رؤية كل التفصيلات المختلفة لكى نكون أمام ترتيب حقيقى، أنا لا أقصد من مسألة إن لجنة الصياغة تراجع لأنه سيكون هناك عبء آخر على لجنة الصياغة، ولكن النصوص التى قيل عنها مازالت معلقة وموجودة لدى اللجان الفرعية والتى لم تنته بها بعد، عليها أن تكلف من لجنة الخمسين بأن تنتهى منها وأن تعيده إلى لجنة الصياغة حتى ترسل لجنة الصياغة ما انتهت إليه بشكل متوافق ومكتمل من أجل أن نبدأ دورة النقاش النهائى على التصويت النهائى، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد اللواء على عبدالمولى:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة إننى لى وجهة نظر أخرى، أنا شديد التفاؤل بأن وطنية أعضاء هذه اللجنة ستتغلب على كافة الصعاب إذا وضعنا أمامنا خطورة الوضع القائم فى مصر حالياً والذى لا يخفى على أحد.

الحقيقة كل ما حدث من خلاف هذا جهد بشرى ومتوقع جداً أن يكون هذا الخلاف، وأنا أثمن الحقيقة ما قيل من أعضاء اللجنة فى وضع آلية لعمل الفترة القادمة وأن الوقت يداهمنا جداً.

إننى لى ملاحظة أخيرة توجد بعض المواد تضيف قيمة إنما يوجد مواد أخرى يترتب عليها إن لم تدرس بشكل جيد جداً مع المختصين وهى مسائل فى غاية الخطورة، وعلى سبيل المثال مادة الشرطة القضائية ألا يدعى ممثل وزارة الداخلية لكى يدلى بدلوه فى مادة مثل هذه المادة التى تهدم العمل فى جهاز الشرطة بالكامل بدءاً من إدارة السجون، مسألة الشرطة القضائية بالمفهوم الفرنسى يختلف تماماً عن ما هو موجود فى هذا النص، لابد أنه بالإضافة للمنهج ما بين لجنة الصياغة واللجان النوعية أنا قد أكون فى لجنة نظام الحكم وليس لجنة الحقوق والحريات، ولكن إذا كانت مسألة تتعلق بإدارة سجون وتنفيذ أحكام، هناك آلية كاملة لا يفقهها أحد إلا العاملين فى المجال الشرطى، وبالتالى لابد من بعض المواد، لأن السادة الفقهاء الدستوريين الموجودين يعلمون أن المطلق يبقى على إطلاقه إن لم يجد شيئاً يقيده، والعام لا يخصص بغير مخصص، فبالتالى النص الموجود المستحدث فيما يتعلق بموضوع الشرطة القضائية هذا النص الحقيقة شديد الخطورة ولابد من أن نتباحث فيه، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

تعقيب سريع فقط على ملاحظة الزميل الدكتور محمد إبراهيم منصور، أنا أريد أن أطمئنه أننا تلقينا فعلاً اقتراحاته، ولكن هى كما تعلم حضرتك وصلت بعدما كنا انتهينا من مناقشة المواد، وبالتالى نحن مثلما أوضحت لحضرتك قمنا بتوزيعها بالفعل على الأعضاء، وكما أوضحت لحضرتك نحن عندما نعود للمناقشة الأخيرة للمواد مع اللجنة بعد الانتهاء مع لجنة الصياغة من الممكن أن نعود لهذه الأمور، فأنا فقط أردت أن أوضح أننا قد تلقينا هذه الاقتراحات بعدما انتهينا من مناقشة المواد، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

يوجد أمور الآن أتفق عليها، وهى أن لجنة الصياغة ستناقش مع اللجنة المعنية، وبعد ذلك إذا حدث اتفاق سيكون هناك نص واحد، وإذا لم يحدث اتفاق سيكون هناك نصان، أنا الآن لا أفهم هل هذان النصان سيتم إرسالهما إلى لجنة العشرة؟

نريد أن نحسم هذه النقطة وإذا ذهبوا للجنة العشرة ولجنة العشرة رجحت أحد النصين وقد يعودون ومعهم تعديلاً ثالثاً وبعد ذلك سيأتى لنا هنا التعديلات الثلاثة وتوزع على الأعضاء، بعضنا سيكون لم ير هذا العمل قبل ذلك لأنه لم يحضر هذه اللجنة فسيكون له ملاحظات قد تكون جوهرية سوف يقدمها لحضرتك، المفروض كتابة أو الذى فهمته من اقتراح الدكتور أبو الغار، أن تقدم المقترحات على الثلاث نسخ، نسخة لجنة الصياغة ونسخة اللجنة ونسخة لجنة العشرة، نريد إن ندرس الآلية بحيث أن العملية تكون واضحة، هل اللجنة المعنية بعد المناقشة مع لجنة الصياغة سترسل إلى لجنة العشرة؟

ولجنة العشرة متى سترسل لنا نتيجتها؟ أم لجنة العشرة ستناقش هنا على قدم المساواة مع الآخرين وبعد ذلك التصويت للجنة الخمسين؟ نريد أن نحسم هذه النقطة، وبعد ذلك إذا استجدت ملاحظات من بعض الأعضاء، هل ستوزع على الكافة أم ستعرض فى الحال وبعد ذلك نصوت عليها؟ نريد أن نتفق على هذه الآلية، هناك جزء قد اتفقنا عليه والباقى نريد أن نتفق عليه.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

بعض هذه الأمور يا دكتور خيرى من المسلمات، أى عندما يكون هناك مادة مطروحة وعليها تعديلات وجاء عليها تصويت، أنا أتحدث عن طريقة العمل التى يقترحها أو يتساءل عنها الدكتور خيرى عبدالدايم، هناك قواعد جرى عليها العمل، فعندما يكون هناك مادة وسيادتك جاء لك فكرة وأنت جالس معنا وتقول أنا أريد تعديل هذا الموضوع هذا من حقك تماماً ويمكن التصويت عليه فى نفس الجلسة، فالمسائل لا تحتاج لأن كل شىء يكتب ويكون بحروف، المسألة فيها الكثير من القواعد المعمول

بها والمقبولة فى كل هذه اللجان، سيكون هناك تعديلات مكتوبة تأتى بفترة معينة مثلاً ٢٤ساعة قبل انعقاد الجلسة القادمة، إنما هذا لن يمنعك يا دكتور خيرى، من أنك تعدل مثلما يقولون on the spot طبعاً هذا كله من واقع ومنطلق مسئوليتنا، المسألة أن التعديلات ترى أنها أفضل والتصويت يتم عليها فورياً، أو قد نتفق أنه بعد قليل من الوقت، ضرورى نحن نعمل على أساس القواعد المعمول بها ولديك اليوم ٤٠مادة أو أكثر من ٤٠مادة تستطيع أن تضع عليها من التعديلات المكتوبة ما تشاء وأن ترسله إلىّ فنعرضها على الآخرين وهكذا.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

ولجنة العشرة؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لجنة الخبراء العشرة موجودة هنا وسوف نشرح لك بالضبط بواسطة المقرر ورئيس لجنة الصياغة، نحن لن نقوم بعمل مجموعة من الخطوات لكى تعطلنا أو نعمل سياسة الـ ping pong، كل لجنة تعطيها للصياغة والصياغة تعطيها للجنة لن نفعل هذا، أيا كان الأمر لا يمكن هذا الكلام، نحن سنأتى وقد أتينا والهدف أننا سنبدأ اللجان اليوم، الاجتماع هذه اللجنة هنا المرجعية، هنا التصويت، وينتهى فى ظرف الأيام القادمة طرح كل المواد وتعديلاتها هنا وسأقول فيما بعد، بعد ما أعطى الكلمة للذين يريدون أن يتحدثوا الآن .

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقررة المساعد للجنة الحقوق والحريات):

شكراً سيادة الرئيس،

أنا أريد أن أقول إن ما جرى فى هذه الجلسة لا يجب أن يجعلنا يائسين أو غاضبين، بالعكس أنا أعتقد لابد أن نبدأ بالتفاؤل لأن هذا معناه حرص الجميع على أننا نصدر شيئاً جيداً وهذا شىء مشكور، فأنا أنضم مع سيادة اللواء على أنه لابد أن نكون متفائلين ولا نغضب من بعض فى هذه الجزئية.

الشىء الآخر أنه منذ أكثر من نصف ساعة الدكتور أبو الغار، تحدث عن المستقبل وهذا الذى يجب أن نتحدث عنه الآن، نحن فى الحقيقة ليس لدينا وقت، لجنة الصياغة قامت بعمل جبار وكنا نتعارك

معهم وهم يتحملوننا، الذى يحضر هيئة المجلس يعلم أن هذا كان قرار هيئة المكتب أن الصياغة تكون مع المقررين وبعض من الناس وبعد ذلك تعود إلى اللجان الأصلية لكى تعرض كل شىء فلا يوجد مخبأ أو قاصرة على المقرر والمقرر المساعد، كل الموجودين بهيئة المكتب يعلمون هذا أنه كان قرار الرئيس والكل متفق عليه، الآن الذى يجب أن نفعله نحسب بالدقيقة الوقت المتبقى لنا، أى لجنة الصياغة انتهت تقريباً من الحقوق والحريات ستعرضها على نفسها وعلى اللجنة الفرعية فى أكثر من نصف ساعة سينتهوا من هذا وتكون جاهزة أن تأتى هنا، لجنة العشرة تشترك مع لجنة الصياغة واللجان الأخرى نستشيرهم فلا يوجد تضارب فى العملية، فالمهم الآن أن يكون هناك جدول أمام الناس جميعاً لكى لا يقولوا لنا تفاجأنا وجئنا، ومتى ستنعقد لجنة الخمسين ومن لجنة ستعقد لجنة الصياغة مع من فى أى يوم وفى أى ساعة؟، فأرجو أن نخرج كلنا متفائلون وهذه كانت جلسة مفيدة أننا علمنا أكثر ونضع جدولاً منظماً لأكثر من الثلاثين يوم التى أمامنا، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادة السفيرة والوزيرة، أنا متفق معك أيضاً فى فائدة أن الكل يتحدث كيفما شاء ويقول، لأننى كنت شاعراً أن هناك بعض التوتر وليس الاضطراب، فهذه كانت فرصة أن كل الذى قيل قد قيل لكى يكون جو التفاؤل موجوداً ونحن قررنا وجلسنا وبدأت عملية مناقشة الصياغة والتصويت، متى نصوت هذه مسألة تتعلق بكل مادة وظروفها وغيره وأصبح لدى كل أعضاء لجنة الخمسين عدد من المواد يبحثهم ويراهم نتيجة ما قام به زملاؤه من جهد خارق لإعداد ورقة تكون جاهزة أمام الجميع، أعتقد أنها كانت عملية كفء جداً من لجنة التنسيق واللجان الفرعية وكل من تدخلوا أو تطوعوا للإضافة إلى هذا العمل .

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً سيادة الرئيس .

أنا فى الحقيقة أحاول أن أتحدث عن آلية واضحة وحاسمة نحسمها فى نقاط محددة لعملنا فى الفترة القادمة، ربما على ضوء الجانب الإيجابى من النقاشات التى حدثت بعيداً عن الانفعالات هنا أو هناك، أنا متأكد أنها لا تغير من احترامنا جميعا المتبادل لبعضنا البعض بدون أدنى شك .

الآلية الأولى ، والتى يبدو أنه كان هناك توجه بها لكن أنا فى رأيى أنه لم يتبلور بشكل واضح وقاطع ونحتاج أن نناقشه أو نحسمه إن لجنة الصياغة يفترض أنها من خلال عملها مع المقرر والمقرر المساعد للجنة الفرعية تنتهى من عملها وتقدمه للجنة الخمسين، وهذا الذى حدث فى بعض اللبس حول بعض المواد المؤجلة أو المستحدثة، وبالتالى كان يفضل أن نبدأ بمقرر اللجنة، إننا إذا كنا اليوم ننوى أن نناقش المواد المقترحة من لجنة الحريات من المفترض أن مقرر لجنة الحريات كان يبدأ بالحديث حتى يوضح هذا اللبس، وبالتالى جزء كبير جدا من النقاشات الفرعية التى دارت كنا قد تم الاستغناء عنها، وبالتالى هذه آلية واضحة أن نقول إن لجنة الصياغة بالتنسيق مع المقرر والمقرر المساعد لكل لجنة بالإضافة لمن يرغب فى أعضاء اللجنة حضور اجتماعاتها تنهى منتجها وتعرضه على لجنة الخمسين.

الآلية الثانية أنه بعدما تنتهى لجنة الصياغة عملها تعود به مرة أخرى للجنة الفرعية بحيث إنها تلقى نظرة عليه وتناقشه وهذا هنا فى الحقيقة ربما يكون فيه فكرة الوقت وما إلى ذلك، وبالتالى ممكن على الأقل نحن بهذا أمام الاقتراح الثالث وهو الاقتراح أننا يمكن أن نسير فى المسارين فى نفس الوقت أنه لا يجب أن لجنة الصياغة تجتمع مع ممثلى اللجنة الفرعية الراغبين فى الحضور لمناقشة المواد المقترحة وتعرض بعد ذلك فى نفس الوقت على لجنة الخمسين، أنا الذى يهمنى أننا نحسم بشكل واضح فى صورة قرار الآلية التى سنعتمدها لعمل اللجنة وعلاقة لجنة الصياغة باللجنة الفرعية، إما يكون هناك لقاء مع المقرر والمقرر المساعد ومن يرغب لأن الموضوع فعلاً ليس سرياً ولا يوجد به أى أشياء مخفية أو غير واضحة يكون هذا لضمان العلانية والشفافية

لمن يرغب من أعضاء اللجنة التى تتوصل إليه لجنة الصياغة يعرض على لجنة الخمسين، إذا أردنا أن نغير هذا المنهج وأن عمل لجنة الصياغة يعرض مرة أخرى للنقاش داخل اللجنة الفرعية فهنا يوجد بالتأكيد خطر إهدار الوقت، لكن أعتقد أننا لابد أن نحسم الآلية بشكل واضح التى سنعتمدها فى الفترة

القادمة، وإذا اخترنا الآلية الأولى ووجدت مواد مستحدثة أو مواد مؤجلة مقرر اللجنة سوف يوضحها لكى لا يكون هناك أى تصورات تثير لبساً ، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

بسم الله الرحمن الرحيم

فى الحقيقة مضطر أن أذكر بعض الآليات التى طرحت فى هيئة المكتب ثم تباعاً فى جلسات اللجنة العامة، عن كيف نعمل كلجنة صياغة مع اللجان الأخرى؟ تنهى اللجان النوعية عملها كلياً أو جزئياً وتقدمه لنا ونحن نبدى فيه رأينا وبعد أن ننهى عملنا هذا نعود إلى المقرر والمقرر المساعد وهذا كان قراراً لهيئة المكتب، وقد أشرت إليه ربما فى أكثر من مرة خلال اجتماعات اللجنة العامة فهذا ليس اختراعاً ولا شيئاً خاصاً لكن هى آلية اتفق عليها قد نرضى بها أو قد لا نرضى، قد نجد فيها شيئاً طيباً أو غير ذلك، المسألة مثلها مثل أى موضوع آخر نتفق عليه ثم نقوم بعمله بعد ما ننهى عملنا نجلس مع المقرر والمقرر المساعد، وأنا أريد أن أقرر أنه بالأمس كان هناك جلسة مع زملائنا المقرر والمقررة المساعدة فى لجنة المقومات الأساسية، حضرت فى هذا الاجتماع الدكتورة عبلة عبد اللطيف، وحضر الدكتور محمد الشحات، وحضر الأنبا أنطونيوس، والأنبا بولا، وسيادة المفتى، وربما آخرون بجانب المقرر والمقررة المساعدة، كما قلت سابقاً وأكرره، أن باب لجنة الصياغة مفتوح دائماً، ويرحب بكل من يريد أن يحضر، ومع ذلك إننى لم أسم هذا اجتماعا للجنة الصياغة مع اللجنة النوعية، ذكرنا لجنة الصياغة مع المقرر والمقرر المساعد ، علماً أن هذا ليس دقيقاً، لكن من الناحية العملية هذا ما حدث مثلما ذكرت لحضراتكم، نعتبر أن هذا مجرد **link** مع اللجنة الفرعية والمقرر والمقرر المساعد ومن يحضرون من الأعضاء جديرون بأن يناقشوا ما تم معنا فى هذا اللقاء مع كل اللجنة النوعية وللمدة التى تكفيهم ويعودوا إلينا بوضع أو اتفاق معين نعمل عليه وننهى الموضوع وهذا ما حدث بالتحديد وبدقة شديدة مع لجنة الحقوق والحريات، إننى الآن أريد أن أقول إن اقتصار اللقاء مع المقرر و المقرر المساعد القصد

الوحيد منه ليس الإخفاء وليس الإقصاء ولكن هو الحرص على الوقت الذى نعلم جميعاً أنه ضيق، بالطبع لو اللجنة ستعمل على التوالى سيزيد الوقت وإننى شخصياً لست قلقاً من إمكانية التوافق على أى شىء مع أى شخص من حضراتكم لأنكم جميعاً عقول وتجربة وإخلاص لا جدال حوله، نحن لسنا عاجزين على أن نتوافق على أى شىء إطلاقاً وإننى دائماً أتذكر بيتاً من الشعر يقول:

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها ولكن أحلام الرجال تضيق

وإننى لا أظن أن أحلامنا وعقولنا وحكمتنا ضيقة على الإطلاق، ومن أجل هذا إننى ومنذ أول مرة اجتمعنا فى اللجنة العامة أحد أيام الأربعاء ذكرت أن هذه اللجنة وهذه الجمعية محكومة بأمرين، الأول، التوافق لأن بلدنا انشق وهذه اللجنة يجب أن تعطى رسالة التوحد والتضامن من أول يوم فى عملها منذ أن كنا مجتمعين من أجل انتخاب هيئة المكتب، الأمر الثانى الذى ذكرته، أن هذه اللجنة يجب أن تكون محكومة بمبادئ الثورة وأهدافها ولم أقل شيئاً آخر، ومازلت أقول إننا لدينا مقدرة لا نهائية للتوافق على أصعب شىء، وإننى متصور أننا من الممكن أن يصل توافقنا إلى نسبة مائة فى المائة ليس بالتعجل ولا بالإحراج ، ولكن بالجهد والإخلاص واستعمال العقل والحكمة والخبرة ولدينا منها شىء كثير وإننى لا يشغلنى هذا الأمر على الإطلاق، إننى أريد أن أقول إن المقرر والمقرر المساعد يعودان إلى لجنتهما وإننى – وتشهد بهذا الدكتورة هدى الصدة والأستاذ عمرو صلاح إننى لم أتعجلهما فى شىء وأتركهما يأخذان وقتهما ولا نستعجل أحداً، ولا نستبق استحضار أو الحصول على قرار منهم هذا غير قائم بالمرة، وأقول لأخى وصديقى وحبيبى منذ سنوات طويلة الأستاذ ضياء رشوان لا يمكن أن أفكر أن أوجه إليه أقل مساس هذا غير وارد يا أستاذ ضياء غير وارد، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

إننى فى الحقيقة أيضاً سعيد وسوف أنحى هذا المنحى، سعيد أننا تحدثنا مع بعضنا البعض لأننا لم نجلس معاً بصورة دائرية وجهاً لوجه، وكثير من الأشياء التى تتداول أحياناً أو تسمع أحياناً غير صحيحة ولذلك كل ما قيل أراه أنه إيجابى جداً وسوف يؤدى، إن شاء الله، إلى الصفاء والتوافق على كل شىء لأننا جميعاً

نبتغى مصلحة هذا البلد وليس منا من هو مدفوع بأمر أو برغبة شخصية فى أى شىء، ما أريد أن أقوله فى الحقيقة أننى ما زلت أتصور أن المسألة بها بعض سوء الفهم، الفكرة أننا تصورناها كالآتى: المادة أو النص يأتى من اللجنة الفرعية يذهب إلى لجنة الصياغة ثم بعد ذلك يصبح لدينا نصان نص من لجنة الخبراء تحت أيدينا ونص من اللجنة الفرعية، وبعد ذلك حتى لو أن لجنة الصياغة غيرت "فصلة" أو "نقطة" أو "همزة" أو حتى إعادة صياغة المادة بشكل معين كما ذكر الأستاذ ضياء قد يكون ليس لديها الاعتبار الذى كان موجود فى لجنة الحقوق والحريات على سبيل المثال لنفترض هذا الأمر، إننى كرجل بصير أقول إن الصياغة فقهية ولغوية قد تأتى كذلك، لجنة نظام الحكم والأستاذ ضياء على اعتبار أنه نقيب الصحفيين على سبيل المثال رأى أن هذه الصياغة أخلت بالمعنى أو أخلت بالحكم نفترض ذلك، لدى نص اللجنة ولدى نص الصياغة ثم بعد ذلك قررنا الجلوس مع المقرر والمقرر المساعد ومن ينضم إلى اللجنة لسببين أساسيين فى الحقيقة ليس من هذه الأسباب التعمية أو التخفية أو ما شابه ذلك ولكن لاعتبارات عملية، السبب الأول، أن لجنة الصياغة تعمل من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً فى مواد نظام الحكم، ثم تأتى الدكتورة هدى الصدة تأتى لتكمل من الساعة السادسة مساءً إلى أن يشاء الله مع لجنة الصياغة، كان العمل متداخلاً لأننى الآن لو انفذت الاقتراح الذى تفضل به بعض السادة الأعضاء وهو مسألة عودة لجنة الصياغة إلى اللجنة النوعية هذا أمر يحتاج وقتاً طويلاً بسبب أننا نناقش مثلما طُرح أمامنا ولدينا ما يزيد على ٣٠٠ مادة، فعندما نعود للمناقشة مرة أخرى مع لجنة الحقوق والحريات بأكملها ولجنة الصياغة بأكملها نناقش الـ٨٠ أو ٨٩ نصاً بالمواد المضافة المستحدثة ومعنى ذلك أن لجنة الصياغة ستتوقف عن استكمال صياغة الأجزاء الأخرى التى يسأل عنها بعض الناس وهى لم تنته منها لجنة الصياغة، لأنه كان يأتى لدينا مواد من لجنة نظام الحكم إلى ما قبل ٤٨ ساعة، فنحن فى لجنة الصياغة نعمل بالتوازى على صياغة نظام الحكم، تسأل البعض عن المواد الأخرى، المواد الأخرى فى لجنة المقومات تراجع الآن مع مقررى لجنة المقومات والذين ينضمون إليها، إذا جاء أى عضو فاضل وذهب إلى لجنة الصياغة أو طلب من لجنة الصياغة النصوص المتواجدة وهى الأربعة نصوص نص مشروع تعديل الدستور، والنص الخاص بالخبراء واللجنة ولجنة الصياغة، وهذا ما نعمل عليه عندما يأتى أى عضو إلى لجنة الصياغة ويجلس معنا نعطى له ورقاً ليشاركنا العمل، ليس لدينا حتى النصوص

التى ذكرها الدكتور حسام المساح ونُشرت، هذه ليست نصوص لجنة الصياغة هذه نصوص اللجنة النوعية ولذلك نحن نقول فى الحقيقة نحن نقول الآن على أساس أن لجنة الصياغة بأكملها تذهب وتجلس مع لجنة الحقوق والحريات لمناقشة ما يقرب من ٩٠ مادة، هذا سيوقف لجنة الصياغة عن أن تعيد صياغة أو تصوغ عملها فى نظام الحكم والمقومات، إذن الفكرة الأساسية الآن أننى أقترح على اللجنة الموقرة أن المقرر والمقرر المساعد وقد يجوز أن ينضم إليهما عضو من لجنة الصياغة ويذهبوا إلى اللجنة الفرعية للاجتماع ليروا المنتج الذى تم التوافق عليه بين مقررى اللجنة الفرعية ولجنة الصياغة، ما هو الخلاف ؟ وتوصلنا مع الدكتورة هدى الصدة حول لا خلاف، والمادة التى حدث فيها الخلاف نتشاور عليها مثل مادة الصحافة، الفكرة الأساسية الآن حتى تتم لجنة الصياغة عملها وتنضم بأكملها إلى لجنة نظام الحكم أو لجنة الحقوق والحريات بأكملها من أجل التداول فى نص سيكون هناك صعوبة فى التحرك، فى النهاية سيادة الرئيس يعرض على اللجنة نص اللجنة الفرعية ونص لجنة الصياغة، إذا لم يتم التطابق بين النصين إذا كان هناك حرف واحد سيعرض على اللجنة العامة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الدكتور محمد غنيم:

نريد ممثلاً من لجنة الصياغة للاجتماع مع اللجنة الفرعية للنقاش، هذا سيوفر فى العمل، نحن اليوم أضعنا وقتاً لو كان العمل يسير تدريجياً وبالتوالى كنا قد أنجزنا، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك، فى الحقيقة نحن من ضمن من يقول إن الوقت لم يضع لأن الكثير من الأمور تم ضبطها، وموضوع البحث فى المواد الغرض منه كما ذكرنا أننا نوزع المواد اليوم وسيتم عمل **dead line** (أى وقت محدد)لإرسال التعديلات لنا أو إلىّ شخصياً، وبالتالى سوف توزع ونبدأ فى الدراسة فى الجلسة القادمة سوف نتحدث فيها الآن بعد نهاية قائمة المتحدثين.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

فى الحقيقة إننى أرى أن المسألة أبسط بكثير مما تبدو مثلما أشار سيادة الرئيس فى بداية الجلسة، أننا نبدأ المرحلة الثانية من عمل لجنة الـ ٥٠ وهى المرحلة التى ستفضى فى النهاية إلى التصويت أو الإقرار النهائى لمشروع الدستور، هذا منهج سنسير فيه أو مسار لا خلاف عليه، إنما الواقع أن بعض اللجان أو لجنة الصياغة لم تنته بعد من كل المواد الواردة إليها من اللجان، فلنا أن نتصور أن لجنة الصياغة ستستمر فى عملها بالتوازى مع هذه الاجتماعات فى الوصول إلى اتفاق مع اللجان النوعية التى لم تستكمل أعمالها بعد مع لجنة الصياغة ، وحين يتم إنجاز هذا العمل يعرض علينا، كما عرض علينا اليوم ما تم الاتفاق عليه بين لجنة الصياغة ولجنة الحقوق والحريات، فى الحقيقة إننى أرى أن كل عضو يتحدث يبدأ كلامه بأنه سعيد جدا " بما حدث إننى سعيد لأسباب أخرى فى الحقيقة سعيد لما سمعته من أخى وزميلى نقيب الصحفيين الدكتور ضياء رشوان ما سمعته منه خارج هذه القاعة فى حق الدكتور عبدالجليل مصطفى الذى أأسف على عدم وجوده هنا، وأريد أن أقول إننا علينا جميعا أن نتفهم موقف نقيب الصحفيين لأننى لو كنت نقيب الصحفيين وكان هناك مادة واحدة لابد أن أصر عليها فى هذا الدستور فهى المادة الخاصة بإلغاء الحبس فى قضايا النشر والتى تمثل قصة كفاح طويلة للجماعة الصحافية عمرها ٢٠ عاما، منذ أيام الرئيس الأسبق، ونجح النقيب الأسبق فى أن يحصل على موافقة عليها من الرئيس، ولم يتم تنفيذها، فحين فوجىء بأن هذه المادة غير موجودة ربما هذا ما أثاره، وإننى أنضم إليه فى أهمية هذه المادة ولا أتصور دستوراً لمصر المستقبل لا يصر على إلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر، وأعتقد أن الأستاذ ضياء كان هذا سبب انفعاله الذى نتفهمه، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للأستاذ محمد سلماوى وكلامه الهام.

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر:

شكراً سيدى الرئيس، لست قلقاً على الإطلاق من الارتباكات التى حدثت فى البداية، الارتباك ينشأ من أن كل عضو قادم بمساحة وبالتالى تحدث مشاكل فى البداية، لكن ما بعد الارتباك الأول فى

العادة يخلق الناس مساحة مشتركة بينهم، هذا شيء طبيعى وليس فيه أى مشاكل على الإطلاق، وإننى أتعجب ممن يرى بوجود مشكلة فى هذا، أى علاقة حتى لو كانت بين اثنين فى البداية تنشأ فيها ارتباكات ناشئة من أن كل واحد منهما قادم من مساحة مختلفة ، المرحلة الثانية يكتشف الاثنان أن عليهما خلق مساحة مشتركة أيضا فى حالة الـ٥٠ ما ينطبق على الاثنين ينطبق على الـ٥٠، فى الحقيقة إننى أنحاز لرأى الدكتور محمد غنيم بخصوص المنهجية ، وأيضا لرأى القس صفوت البياضى وبالتالى أيضاً اللواء مجد الدين بركات طرح عدداً من الساعات وهذا شيء جيد جداً وينبغى أن يؤخذ فى الحسبان .

النقطة الثالثة والأخيرة والتى أريد الكلام فيها، إنه من المفروض أن ندرك أن هناك أسئلة هى التى سدت مسالك الدولة المصرية، وسد المسالك هى التى أدت إلى ثورة ٢٥ يناير، وأتصور أن هذا الدستور عليه أن يقدم حلولاً حقيقية لهذه الأسئلة التى سدت مسالك الدولة وإلا سوف نكتشف إنه بعد فترة، قد سدت مسالك الدولة من جديد وأتصور أن سقوط دستور الإخوان وهو دستور ٢٠١٢ كان سببه أنه لم يقدم إجابات حقيقية للأسئلة التى سدت مسالك الدولة المصرية ما قبل ٢٥ يناير، من هذه الأسئلة سؤال الصحافة وبالتالى أجد نفسى متعاطفاً تماماً مع الأستاذ ضياء رشوان ومع الذى أضافه لأن سؤال الصحافة مثل سؤال العدل وبالتالى سؤال استقلال القضاء، مثل سؤال الحدود وبالتالى سؤال سيناء، أتصور أنها من الأسئلة الرئيسية التى سدت مسالك الدولة المصرية قبل ٢٥ يناير وعلينا فى هذا الدستور، إذا لم ننتج لها إجابات حقيقية فأتصور أننا سوف نكون كالتى نقضت غزلها، وشكراً .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

شكراً سيدى الرئيس ،

فى الحقيقة ما كان يسعدنى أن أتحدث والدكتور عبد الجليل مصطفى أستاذنا الكبير خارج القاعة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

سوف ننقل إليه ما تقوله .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

أنا سوف أقول له مباشرة .

أنا أقول إذا فهم منى أى إساءة، فالإساءة قد تصدر منى لأى شخص ربما فى الدنيا إلا شخص فى قامة وهامة الدكتور عبد الجليل مصطفى وهذا أمر أؤكد عليه، وأظن الدكتور عبد الجليل يعرف هذا وقد سبقنى بفضل معروف وذكرنى بما لا أستحق، أريد أن أعود إلى الموضوع، أريد أن أرجع للمنهج مرة أخرى، أنا أظن أن ما ذكرته فى بداية الحديث عن إنه لدينا مرحلتان الآن، الأولى مرحلة اللجان النوعية واللجان الفرعية، أعضاؤها يكاد يكونون قد حفظوا موادها، وكل منا لا يعرف شيئاً تقريباً إلا عن بعض ما يهتم به فى اللجنة الأخرى، لكى نعوض هذا الأمر أنا أرى أن ما بينهم الدكتور محمد غنيم وما ذكره الدكتور جابر وما ذكرته وذكره الدكتور عمرو الشوبكى مساحات مشتركة، انا أذكرها على سبيل الاقتراح المحدد زمنيا، أولاً ما ذكره الدكتور جابر من أن مقررى اللجان والمقررين المساعدين يجلسون مع لجنة الصياغة لإنهاء ما تبقى وهو ليس بالكثير من مشروعات الصياغة النهائية يتم وبشكل عاجل .

الأمر الثانى : إنه خلال الفترة من ٢٣ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر ٢٠١٣ لدينا سبعة أيام عمل بلغة السيد رئيس اللجنة فى كل يوم عمل ست ساعات بلغة السيد رئيس اللجنة أيضاً ٤٢ ساعة عمل، أنا أظن أنه من الواجب فى هذه الفترة، أن لجنة الصياغة أو من يريد منها كما ذكر الدكتور جابر تجتمع فى أيام محددة سلفاً ومسبقاً مع اللجان النوعية الثلاث، بحيث يكون أعضاء اللجنة يعرفون موعد الاجتماع وموزع عليهم المسودات وعلى من يريد من خارج اللجنة من أعضاء لجنة الخمسين حضور هذه الجلسة، لأن هذا سوف يوفر لنا وقتا فى لجنة الخمسين لو أنا مهتم فى لجنة الحريات ببعض المواد وأخذت المسودة وذهبت وحضرت فى اليوم المحدد سوف أفاجئ بأن اللجنة التى أنا فيها ١٢ أو ١٥ سوف يحضر فيها ٣٠ أو ٢٥ عضواً سوف يوفر جزءاً من مناقشاتنا هنا، على أن تبدأ مناقشة المواد داخل لجنة الخمسين تصويتا بدءاً من الأحد ٣ نوفمبر، ويكون من ٢٣ أكتوبر إلى نهاية الأسبوع القادم عمل اللجان يكون بالطريقة التى اقترحها ومن ٣ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر الشهر المتبقى ويكون عشرين يوماً بالمعنى العددى، هذا هو الذى سوف نصوت فيه على المواد بالطريقة التى انتهينا منها، مرة أخرى أكرر احترامى لجميع أعضاء اللجنة ولا أكرر أسفى على بعض الانفعال لأن الانفعال أحياناً يكون واجباً، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً كان الانفعال مفيداً يا أستاذ ضياء، لأنه أنهى أموراً كثيراً .

السيد المستشار محمد خيرى (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا) :

باختصار شديد سيادتك إننى أحفظ للجنة الخبراء بالقدر المناسب من الميعاد لإعداد الصياغة النهائية للدستور، لاننى أرى أن الوقت مثلما الأستاذ ضياء رشوان عندما وزعه نسى لجنة الخبراء فى التوزيع، فى توزيع الأيام وهى المسئولة عن إعداد الصياغة النهائية للدستور وهى أحد مراحل الاستحقاق الدستورى لهذا الدستور، فى التمثيل الذى سمعته لم تخصص وقتا، وطبعاً يجب أن يكون المطروح عليها نسخة الدستور متكاملا لإنه يجب أن نضع فى ذهننا أن الدستور وحدة واحدة ويعبر عن رؤية معينة يجب أن تكون متكاملة ولذلك أنا أنبه إلى استحقاق لجنة الخبراء فى هذا الميعاد، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للسيد المستشار، نحن طبعاً مجتمعون فى إطار لجنة الخمسين صاحبة القرار النهائى بالنسبة لصياغة الدستور وهذه مسألة مبدأ، هى صاحبة القرار النهائى فى المواد التى تشكل الدستور، إنما هذا يؤدى إلى ضرورة وأهمية المرجعة النهائية اللغوية، ترتيبه ..... إلخ "

السيد المستشار محمد خيرى :

الصياغة النهائية التى تعرض على لجنة الخمسين أنا أقصد فى كلامى الصياغة النهائية التى تعرض على لجنة الخمسين وهذا هو المقصود .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن الأمور واضحة .

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات) :

هناك نقطة نظام متعلقة بالمصطلحات وضبطها ما دمنا نتكلم بدقة، نحن فى حضرة خبراء فى القانون وفى حضرة أيضاً خبراء فى الدستور، الأمر لا يتعلق بصياغة نهائية تعرض على اللجنة، إنما الأمر يتعلق بعرض ما تنتهى منه لجنة الصياغة على لجنة الخبراء، ما تقدمه لجنة الخبراء تعليق وجهة نظر، وإنما

حضراتكم لم تعملوا الصياغة فوق صياغة لجنة الصياغة، أنا هنا اتحدث لكى نفهم اختصاصنا جيداً، هذا الكلام ناقشناه فى أول لقاء عند مناقشة اللائحة، عندما صار جدل حول تفسير بعض نصوص اللائحة رأى بعض، أذكر جيداً إنه صار خلاف فى تفسير نص من نصوص اللائحة حول ما أثاره بعض أعضاء لجنة الخبراء من أن النص به تجاوز لفظى فى حق اللجنة، قمنا بتعديله إيضاحاً منا لتقديرنا الكامل لهم ولكفائتهم ولدورهم، وانتهينا بأسئلة واضحة محددة وبإجابات شافية أن ما تنتهى إليه لجنة الصياغة الخمسين، ولجنة الخمسين هى صاحبة القرار النهائى، أما دور لجنة الخبراء هو دور يسبق العرض على لجنة الخمسين ولا يعرض بصياغة نهائية، الصياغة النهائية معناها أننى انتظر أن يصاغ ما تم صياغته من اللجنة، هنا الخلاف، هنا المسافة التى أحتج عليها، ما تصيغه لجنة الصياغة هو الأساس، مقترحات لجنة العشرة على عيننا ورأسنا، يقدمونها كما يشاءون، لكن الذى يعرض على لجنة الصياغة هو لجنة صياغة الخمسين، وأى تفسير آخر يكون خطأ .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

هذا الموضوع محسوم وسبق أننا تناقشنا فيه ولا يوجد فيه إلا كل احترام للاستحقاق الدستورى للجنة الخبراء أنها تراجع، الفكرة أننا اتفقنا أن بعض السادة لجنة الخبراء يراجعون ما يصدر من لجنة الصياغة، أيضاً عند اكتمال الدستور كمسودة كاملة، السادة أعضاء لجنة الخبراء يراجعونه كاملاً التنسيق والتبويب والضبط وهذا هو المقصود بالصياغة النهائية، وليس مقصود صياغة نهائية، هذه الصياغة أيضاً سوف تعرض للاعتماد طبقاً لنص اللائحة على لجنة الخمسين، فنحن نتحدث عن مراجعة على الصياغة التى تصدر من لجنة الصياغة ونحن نعمل كل جزء على حدة وعندما يكتمل لجنة الخبراء سوف تعمل مراجعة نهائية ثم تبويب وتنسيق نصوص إلى آخره ثم يعتمد ثانية فى قراءة أخيرة من اللجنة، وهذا هو الموجود فى اللائحة، المقصود من ذلك صياغة نهائية لما فيه تنسيق بالشكل النهائى من حيث التنسيق والتبويب، ثم تعرض ثانياً على لجنة الخمسين للإصدار والاعتماد، فكل المراحل سوف نعرض فى النهاية على لجنة الخمسين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الموضوع واضح بالنسبة لكثيرين ولكن هناك بعض التفسيرات التى قد تختلف، إذا بدأنا هذا الأمر الآن وبهذه الطريقة لن ننتهى، نحن لابد أن نجلس معاً، أعود فأكرر نحن نكن الاحترام الكامل لهذه اللجنة لجنة العشرة .

ولكم وجهة نظر نحن قطعاً نفهم وجهة النظر هذه، وسوف نتكلم فى هذا فى جلسات تشاورية معى وعدد من الأعضاء، وشكراً .

أنا أقترح الآتى : الاجتماع القادم يكون يوم الأحد القادم إن شاء الله ١٠/٢٧ فى اجتماعين صباحاً ومساءً من الآن وحتى يوم الأحد سوف تكون هناك اجتماعات للجنة الصياغة مع اللجان الفرعية، لجنة وراء أخرى ومع مقررى اللجنة ومع المقررين المساعدين ولو لديهم وقت متاح يستطيعون عقد اللجنة إذا كان هذا ضرورياً، وأتوقع من السادة الأعضاء أنهم يوافونا بأى تعديلات لديهم على المواد التى وزعت عليهم، وأى تعديل يأتى فى ظرف مغلق على هذا الورق، وأرجو ألا تتم عملية تسريب، هذه أوراق موزعة على الأعضاء المحترمين باللجنة، أننا عندما نجد أن هذه الامور منشورة بدعوى أن الرأى العام يجب أن يعلم، الرأى العام أيضا يجب ألا يثير إليه اللغط وتحدث فى الرأى العام مشكلة كبرى يؤدى إلى توتر واضطراب كبير جداً، حرية المعلومات هذه الحكمة حكمية ورصينة ولا تؤخذ ببساطة، فأنا أرجو أن هذه الاوراق فى حوزة الأعضاء المحترمين باللجنة ويكون التعامل معها بالتعديل أو بالإضافة بأى تعليقات وترسل إلى رئيس اللجنة فى مظروف مغلق بموعد غايته مساءً الغد، هذه المواد فقط لو حدث توزيع لمواد أخرى تكون للمواد الأخرى حدا أقصى يكون يوم الخميس .

الاجتماع الأحد سوف يكون من الساعة الحادية عشرة إلى الثانية ظهراً ومن الثالثة إلى السادسة، إذا احتاج الأمر لاجتماعات ليلية سوف تكون من ٧ : ١٠ سوف نضع جدولاً زمنياً للمواد التى سوف تعرض والتصويت عليها، إنما أرجو أن يؤخذ فى الاعتبار لدى الجميع أن عملية التصويت التى تسمى " votting process " بدأت من الآن يعنى هذه الاجتماعات ليست بهدف المناقشة العامة، الذى

حدث اليوم كان جيداً لأنه كان يوجد اضطراب، يوجد توتر فالحمد لله أنه انتهى وكل منا قال الذى يريده، وانتهينا إلى مجاملات وكلمات طيبة جداً من كافة الأطراف، جلسات التصويت بدأت من الآن، أما التصويت الفعلى هذا سوف يكون فى تواريخ لاحقة، لأنه قد نقرر الاتفاق فى الجلسة القادمة على عشر مواد مالزوم تأجيلها؟ فوراً سوف نصوت عليها، وضرورى أيضاً سوف نأخذ فى الاعتبار أنه فى الفترة الباقية لا تنتهى فى أول ديسمبر بل سوف ننتهى فى الأسبوع الثالث فى نوفمبر ولذلك سوف يكون لدينا زخم كبير جداً من العمل وأظن أنه من الاجتماع القادم لا يكون فيه كلام فى الموضوع، ثم ضرورى من ميعاد قاطع، والحقيقة الأخ محمد عبلة أعطى لى فكرة طيبة هو الميعاد النهائى للجان الفرعية، وبعد ذلك لا توجد اجتماعات لجان فرعية، لابد للجنة الخمسين فقط هى الثلاثة الأيام القادمة، بمعنى ابتداء من يوم الأحد هى فقط لجنة الخمسين، إلا ما تقرره لجنة الخمسين، قد يكون هناك احتياج إلى مجموعة مصغرة، إلى لجنة فرعية تستدعى مرة أخرى، إلى جلسة عامة، هذه مسألة سوف تتعلق بعملنا هنا أما اللجان الفرعية من الآن حتى يوم الأحد القادم الباب مفتوح .

ممكن جداً ألا نستبعد العمل بالتوازى فى أى موضوع معين من الممكن أن يناقش هنا ونكلف لجنة لفحصه أو غيره، اذن اجتماعنا القادم إن شاء الله يوم الاحد ٢٧ أكتوبر الساعة الحادية عشرة حتى الساعة الثانية ومن ٣ : ٦ الموضوع الذى سوف يطرح على هذه المواد الأربعين أو أياً كان عددها والتعديلات والأفكار والتعليقات التى سوف تقدم عليها، وشكراً .

أخطركم أن لجنة الخمسين باعتبارها شخصية اعتبارية تدعو الكل للغذاء فى الصالون المقابل .

السيد الدكتور على عبد العال :

شكراً سيادة الرئيس ،

رداً على سيادة النقيب أولاً لجنة العشرة لا ترغب فى نزع اختصاص ولا ترغب أيضاً فى ممارسة اختصاص غير ممنوح، ولكن نحن نحرص على أن يتم إخراج هذا المنتج بعيداً عن أى عيب قانونى وأعتقد أن معاليك ومعك سيادة النقيب ناقشنا هذا الكلام سوياً، وقلنا إن الصياغة النهائية وفقاً للقرار الجمهورى تقوم بها لجنة العشرة، ولكن القرار النهائى فى الموافقة على هذه الصياغة النهائية من عدمه

للجنة الخمسين، فأنا أعتقد أننا لا نصيغ ألفاظاً فنحن لا نصيغ لغة عربية ولا إملاء ولا أخطاء قانونية، الصياغة شكل ومضمون قد يكون هناك نص متضارباً مع نص آخر .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً، انتهى الاجتماع الآن .

(انتهى الاجتماع الساعة الرابعة عصراً)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى